

منظور تحليلي
رؤى الخبراء بشأن قضايا السياسات الآنية

السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي

إعادة تقييم

"*Olesya Tkacheva*" و أوليسيا تكاشيفا، "*Keith Crane*" و كيث كرين، "*Christopher S. Chivvis*" و كريستوفر إس تشيفيس، "*Olga Oliker*" أولجا أوليكر " سكوت بوسطن و "*Scott Boston*".

أخذت روسيا العالم على حين غرة عندما قامت بضم شبه جزيرة القِـرْم في آذار من عام 2014. وعلى الرغم من أن أوروبا لم تكن بالقطع تنعم بالسلمية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، إلاّ أن الاستيلاء على دول أوروبية ذات سيادة لضمها لدولة أخرى قـدّ فاجأ معظم المراقبين الأمريكيين والأوروبيين على السواء. كما كان من الصادم أيضاً مـا أبدته موسكو من دعم لاحق، سواء بشكل علني أم خفي، للحركة الانفصالية في شرق أوكرانيا؛ و يستمر الجدل بين القادة الغربيين بشأن مـاهية أهداف روسيا، وما يكمن وراء تلك الأهداف، وما يتعين القيام به بـُغية الحـدّ من مخاطر حدوث مزيد من العنف في أوروبا.

فهل تدافع روسيا عن مصالح استراتيجية لطالما تمسكت بها منذ أمد بعيد وتعرضت للخطر بفعل أجندة غربية عدوانية مثلما يزعم "فلاديمير بوتين Vladimir Putin"؟ أم أن الخوف من التداعيات الاقتصادية المحتملة لاتفاق الشراكة المبرم بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي هـو مـا دفع روسيا إلى ضم شبه جزيرة القـِرْم والتدخل في شرق أوكرانيا؟ أم أن حكومة روسيا تحاول فـقـط أن تبقي على الرأي العام المحلي في صفها وأن تشتت انتباه الـعـامـّة عن مشكلات أخـرى؟ أم عـِوضاً عن ذلك، هل يتعلق الأمر ببساطة بسعي الرئيس "بوتين" لتحقيق أجندة شخصية بعيداً عن مصالح وأهداف روسيا؟

ويعمد هذا المنظور التحليلي إلى تـقـيـيـم تلك التفسيرات وغيرها من التفسيرات الأخـرى الممكنة.[1] إذ نخلص إلى أن موقف روسيا بوجه عام تجاه أوكرانيا إنـمـّا يتسق إلى حـدّ كبير مع الفكر الروسي (والسوفيتي) التاريخي تجاه المصالح الأمنية والسياسة الخارجية، ليس فـقـط على مدى العـِقـْد الماضي وإنـمـّا منذ حوالي ثلاثة قرون خلت. ولكن على الرغم من أن الأنماط التاريخية للسياسة الخارجية الروسية تـُمـَثـِّل نقطة انطلاق مهمة لفهم مـا حدث خلال العام الماضي، إلاّ أنها لا تكفي في حـدّ ذاتها لتفسير التصرفات الروسية بشكل كامل. ففي حين أبدت روسيا سلوكاً يسعى لتحقيق أهداف تتماشى جيداً مع مصالحها التاريخية، إلاّ أن ذلك السلوك كان يتسم بالقيام بأعمال غير ضرورية حـدّت من قدرتها على تحقيق تلك الأهداف بدلاً من تعزيزها. وتفسيرنا لهذا الانحراف يتمثل في أن السياسة الخارجية الروسية اليوم إنـمـّا تتأثر أيضاً بعوامل أخـرى أكثرها أهمية هـو الدور الذي يلعبه الرئيس "بوتين" دون منازع في صنع السياسات ورأيه الشخصي بشأن الأحداث الأخيرة في أوكرانيا والآثار المترتبة لهذين العاملين على بلاده.

الخلفية التاريخية:

منذ انتهاء حقبة الحرب الباردة، رفض زعماء دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي مجرد فكرة المنافسة الاستراتيجية أو الجغرافية السياسية بين روسيا والغرب بحجة أن موسكو يمكن أن تتمتع بوجه عام بعلاقات ذات نتائج إيجابية، تميزها المؤسسات الأمنية التعاونية والتكامل الاقتصادي مع جميع البلدان الأوروبية فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

ولم يكن هذا الرأي سوى نظرة طموحة للعالم. فعلى الرغم من أن روسيا قدّ دأبت بلا شك على مناصبة بقية أوروبا العداء بشكل دائم، إلاّ أن تاريخها الطويل المجيد والمأساوي أحياناً باعتبارها قوة أوروبية كان يتأرجح بين الاندماج مع باقي القارة الأوروبية تارة ونبذ مثل هذا الاندماج تارة أخرى. فقدّ سبق وأن تعرضت روسيا للغزو في مناسبات عدّة على أيدي القوى الأوروبية الناشئة وأخذت تسعى بشكل متكرر لحماية نفسها من خلال فرض هيمنتها على الدول الواقعة على حدودها – بما في ذلك بلدان وسط وشرق أوروبا. وقدّ أشار العديد من القادة الروس – وأكثرهم الرئيس "بوتين" – إلى مثل هذه الأنماط من العلاقات عند زعمهم بحقّ روسيا التاريخي في الهيمنة على المنطقة المحيطة بها. من ثمَّ هل كان غزو روسيا لأوكرانيا عام 2014 مجرد ردّ فعل استراتيجي طبيعي للزحف الغربي على أراض تعتبرها روسيا جزءاً من أراضيها؟ [2]

الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفيتي

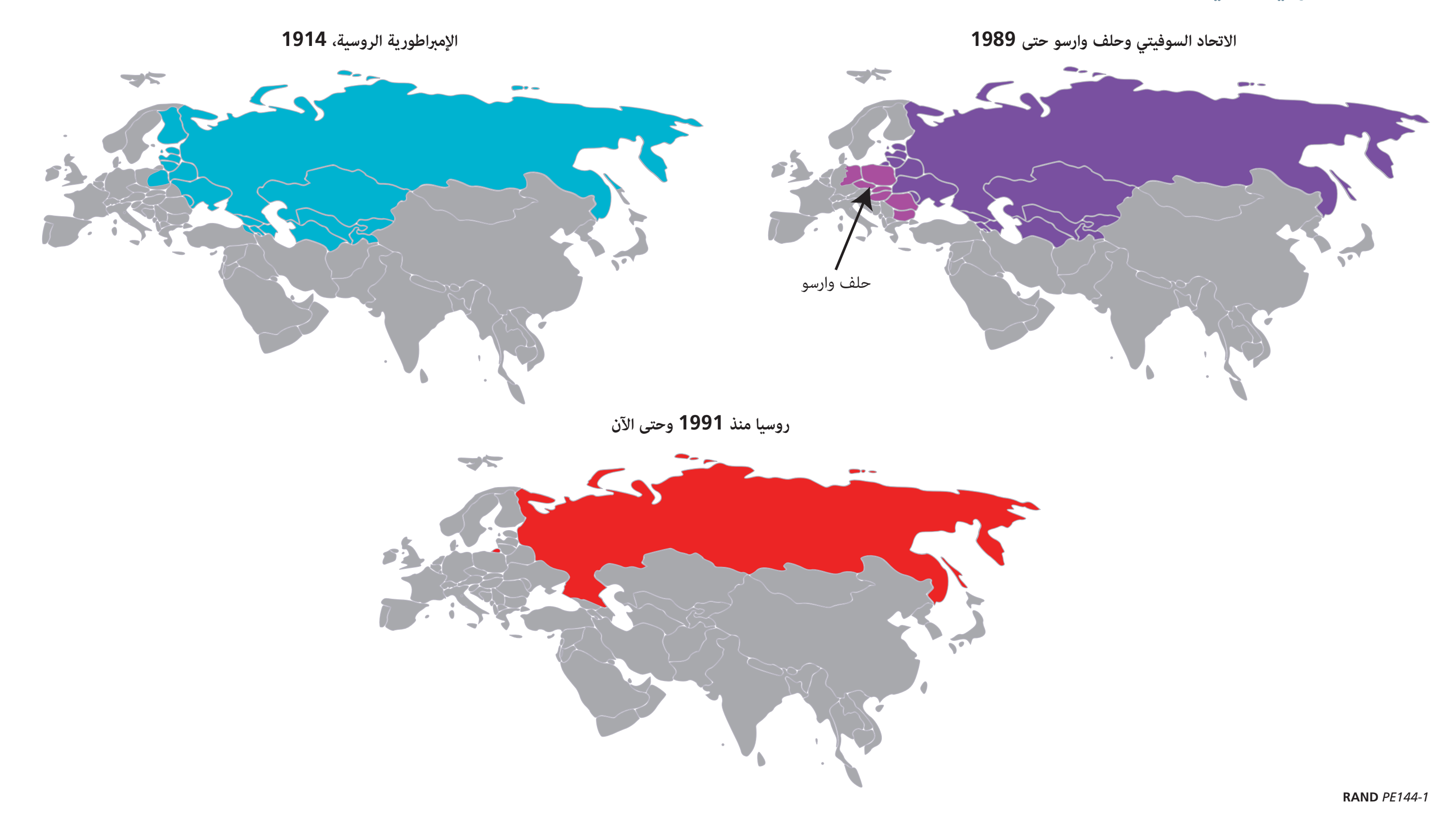
تتسم روسيا اليوم، بحدودها الحالية، بأنها فريدة من نوعها من الناحية التاريخية، فقدّ تغيرت حدود روسيا بشكل كبير على مدار تاريخ تلك الأمة (انظر الشكل رقم "1"). فمنذ الفتح والتقشف مع بناء منطقة "مسكوفي Muscovy" التاريخية، إلى توسعات الإمبراطورية الروسية، وطوال سنوات الاتحاد السوفيتي، شهدت الأراضي التي تحكمها العاصمة الروسية فترات من النمو والانكماش بشكل متكرر.

وحتى مع هذه التحولات في رقعة أراضيها، كانت روسيا تعتبر بدون شك قوة أوروبية عظمى منذ عهد القيصر "بطرس الأكبر Peter the Great" منذ ثلاثة قرون خلت.[3] فقدّ لعبت روسيا دوراً حاسماً في "حرب السنوات السبع"، حيث مثلت القوة البرية التي كسرت شوكة جيش "نابليون Napoleon" وكانت عضواً بارزاً في "دول الوفاق الأوروبي". كما انفردت روسيا بدور البطولة المطلقة في أحداث "حرب القِرْم" وما تلاها من أزمات نشأت فيما بعد انهيار "الإمبراطورية العثمانية" في القرن التاسع عشر. ويُنظر إلى تحالف روسيا مع فرنسا في التسعينيات من القرن التاسع عشر على نطاق واسع على أنه إحدى الخطوات الأولى على الطريق إلى الحرب العالمية الأولى، تماماً مثلما كان دفاعها عن صربيا عام 1914 خطوة كبيرة في مسيرة متدرجة نحو الحرب في ذلك الصيف المشؤوم. كما كان دور الاتحاد السوفيتي في الحرب العالمية الثانية دوراً حاسماً. وبعد انتهاء تلك الحرب، هيمنت موسكو على معظم أوروبا من خلال الاتحاد السوفيتي و"حلف وارسو" طوال نصف القرن العشرين.

وروسيا، مثلها مثل كلّ البلدان، لها خصائص فريدة من نوعها أبرزها حجمها الكبير الممتد ليس فقط عبر أوروبا فحسب بل عبر آسيا أيضاً. وقدّ أتاحت هذه الطبيعة الجغرافية لروسيا أن تتأرجح بسهولة ما بين فترات من الاندماج مع أوروبا وفترات انحسار نسبي عنها. فعلى الرغم من أن روسيا كانت جزءاً من النظام الأوروبي، إلاّ أنها كانت تقف بمعزل عنه في بعض الأحيان.

ولعل أبرز ما يثير اهتمامنا اليوم من السمات الفريدة من نوعها في روسيا هو ما أشار إليه "جورج كينان George Kennan" في رسالته المعروفة باسم "البرقية المطولة Long Telegram" عام 1946 على أنه "ما لدى روسيا من شعور تقليدي وغريزي بعدم الأمان"،[4] فما تتسم به روسيا من حدود واسعة إنمّا يخلق لها تحدياً استراتيجياً طبيعياً ألا وهو أن: الأمة لها العديد من الأعداء المحتملين وأنها قدّ سبق وكانت غنيمة للمغيرين والغزاة. كما خلقت هذه الحدود أيضاً تحدياً داخلياً متأصلاً على صعيد الأمن، والإدارة، والحوكمة. ويذهب "بول كينيدي Paul Kennedy" إلى أن الاتحاد السوفيتي قدّ طالب إبـّان حقبة الحرب الباردة "بالأمن المطلق على طول حدوده المترامية، إلاّ أن. سياسته المتشددة... تجاه المخاوف الأمنية لجيرانه قدّ أساءت إلى علاقاته – مع كلٍ من أوروبا الغربية والشرقية على السواء، ومع شعوب الشرق الأوسط، ومع كلٍ من الصين واليابان – وبدورها جعلت الروس يشعرون بأنهم "محاصرون" وأقل تمتعاً بالأمان".[5]

الشكل 1. جغرافية روسيا منذ عام 1914.



لقدّ كان التوسع الاستعماري هو السبيل الذي انتهجته روسيا للدفاع عن نفسها ضدّ الغزو. ولا يعني ذلك أن شهية الروس للغزو الاستعماري كانت بمثابة أمر فريد من نوعه في القرن التاسع عشر بل على العكس كان يتماشى مع التوجهات الاستعمارية في تلك الحقبة فضلاً عن الممارسات السائدة لما يُعرف بالسياسة الواقعية "Realpolitik" في كلٍ من بروسيا، وفرنسا، وانجلترا ومناطق أخرى، فالمنطق يقول أنه لو لم تكن روسيا قدّ قامت بتوسيع إمبراطوريتها، لكانت الدول الأخرى قدّ قامت بذلك على حساب روسيا.

ولكن الإمبراطورية الروسية، على خلاف إمبراطوريات البلدان الأوروبية الأخرى، إنمّا كانت إمبراطورية قارية الحجم. فروسيا لم تشارك على نطاق واسع في تقسيم أفريقيا، أو الأمريكتين، أو الشرق الأوسط، أو آسيا؛ بل كانت عِوضاً عن ذلك تتمدد من خلال ضمّ الأراضي المجاورة لها. وفي حين كانت هناك بعض الخلافات والانقسامات المقبولة، كانت الأراضي المكتسبة حديثاً يتم النظر إليها في كثير من الأحيان على أنها أراضي روسية في أغلبها، ومن ثَم كان يتم حكمها على هذا الأساس،[6] ومن منظور موسكو، فإن روسيا لم تكن تمتلك إمبراطورية بل هي ببساطة إمبراطورية لأن كلمتي دولة وإمبراطورية تعنيان الأمر نفسه.[7] في

الواقع، حتى في ظل "اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية" كانت الكتب الدراسية تصف استعمار "تركستان" مثلاً فيما قبل الثورة على أنه "اتحاد".[8]

كان التوسع الاستعماري الروسي يتسم بالنشاط بوجه خاص خلال السنوات الأخيرة من حروب نابليون، التي شهدت ضم روسيا لما أصبح يعرف الآن باسم أوكرانيا، وفنلندا، وروسيا البيضاء، وبولندا، وليتوانيا، فضلاً عن الأراضي الممتدة على طول البحر الأسود. وفي العقود اللاحقة، قامت القوات الروسية بالاستيلاء على القوقاز وأجزاء من آسيـا الوسطى. أمـّـا روسيا الشيوعية الحديثة، طامحةً في تحقيق السلام، فـقـدّ تنازلت عن معظم ممتلكاتها في أوروبا الشرقية إلى ألمانيا بموجب معاهدة "بريست ليتوفسك Brest-Litovsk" (عام 1918). أمـّـا الاتحاد السوفيتي فـقـدّ أعاد احتلال كـُـلّ مـا فقده وأكثر منه إبـّان الحرب العالمية الثانية، لكنه مع ذلك لم يقم بضم جميع المناطق التي كان يسيطر عليها "الجيش الأحمر" وقت النصر، بل عـوضاً عن ذلك أقام لنفسه دائرة نفوذ تخضع لسيطرة مُحكمة داخل أوروبا الشرقية من خلال علاقاته مع الأحزاب الشيوعية الحاكمة هناك وكذلك الأجهزة الأمنية والقواعد والعلاقات العسكرية والمؤسسات الأمنية والاقتصادية من قبيل "حلف وارسو" و"مجلس التعاضد الاقتصادي".

وقـدّ ذهب العديد من الباحثين الغربيين، متأثرين بأعمال "جورج كينان"، بأن الشعور بعدم الأمان[9] كان هــو الدافع المحرك وراء النزعة التوسعية الروسية (والسوفيتية). كما أن هذا الشعور بعدم الأمان قـدّ ساهم في ميل روسيا إلى النظر إلى البلدان الأخـرى على أنها تهديد محتمل، بـِغـَـضّ النظر عـمـّا إذا كان لتلك البلدان أي نوايا عدوانية أم لا ، بل وحتى في بعض الأحيان على الرغم مما قـدّ تتسم به تلك البلدان من محدودية القدرة على الوقوف ضـدّ المصالح الروسية أو السوفيتية. كان كلاً من روسيا واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية يميلان إلى الاعتقاد بأن أعظم التهديدات إنـمــّا تقبع على حدودهما المباشرة، وبناءً عليه فإنهما كانا يصفان هذا الموقف بأنه موقف دفاعي إلى حـدّ كبير. فعلى الرغم من أن المخططين العسكريين السوفيت كانوا يرون أن العمليات الهجومية لها فائدة أكبر، أصرّت القيادة المدنية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية على إتباع استراتيجيات دفاعية شاملة منذ أيام "ليون تروتسكي Leon Trotsky".[10]

فعلى النقيض من ألمانيا أو فرنسا، لم تهدد روسيا الاستعمارية مطلقاً بالسيطرة على أي من القوى الأوروبية الكبرى الأخـرى على الرغم من أن البلدان الأصغر حجماً كانت عـُرضـَة للتهديد. لكن كثيراً مـا وجدت روسيا نفسها على مـرّ التاريخ في صدام مع الدول الأوروبية، أو جماعات من تلك الدول بسبب سياستها في وسط وشرق أوروبا ولا سيــّمـا في منطقة البلقان (مثلا حرب القـِرْم، ومعاهدة "سان ستيفانو San Stefano"، ودعم القومية السلافية قبيل الحرب العالمية الأولى). وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية كان التوغل السوفيتي في إيران (ثـُمَّ على حدودها) وما حـدث من انقسامات حول التصرف في بلدان أوروبا الشرقية السبب في دق إسفينـاً بين "ستالين Stalin" من جانب وباقي أعضاء "التحالف الكبير Grand Alliance" مما أدى إلي نشوب الحرب الباردة.

ومع ذلك، كان هناك اثنين من الاختلافات الجوهرية مـا بين أنماط السلوك الروسي والسوفيتي فيما قبل الثورة. . أولاًكان الاتحاد السوفيتي بمثابة قوة عظمى خارقة. وعلى الرغم من أن روسيا القيصرية كان لها مصالح كبيرة في آسيـا، إلاّ أن تركيزها الأمني الأساسي كان ينصب على أوروبا. أمـّـا الاتحاد السوفيتي فـهــو على النقيض من ذلك كان نشطـاً على الصعيد العالمي، بما له من قواعد وعلاقات في جميع أنحاء العالم فضلاً عن مشاركاته العسكرية بعيداً عن أراضيه.

وثـانـيـاً، على الرغم من أن كلا من روسيا القيصرية والاتحاد السوفيتي لم يكونا يشعران بالأمان فيما يخص علاقاتهما بالغرب، إلاّ أن نظرة روسيا في ظل حكم القياصرة لصراعاتها مع القوى الأوروبية العظمى الأخـرى لم تكن نظرة وجودية. فالزعماء الروس، كما هــو حال أغلب معاصريهم، إنـمــّا كانوا ينظرون إلى الصراع على أنه أمر كامن في طبيعة النظام الدولي. . وكانت روسيا تعزز مصالحها باستخدام القوة العسكرية، لا سيــّمـا عل طول حدودها. لكن على النقيض من ذلك، كانت القيادة السوفيتية تنظر إلى العالم الديموقراطي الليبرالي لدول حلف الناتو على أنه تهديد لوجود الشيوعية (والعكس صحيح)، ومن ثـَمَّ جاء تمسُّك القيادة بالسلطة. ومع أن المصالح البرغماتية الواقعية التي تتماشى إلى حـدّ بعيد مع مصالح القرون السابقة قـدّ مالت بوجه عام للتغلب على الأهداف المثالية المتمثلة في غزو العالم من أجل نشر المذهب الاشتراكي،[11] نجد أن هذا المـكوِّن الإيديولوجي قـدّ أدى إلى إنشاء تصريحات دائمة باستحالة التعايش طويل الأجل – حتى وإن كان كلا النظامين قـدّ واصلا التعايش سوياً بشكل فعلي.

وجهات النظر الأمنية الروسية منذ الاستقلال

اتسمت علاقة موسكو بالغرب منذ نهاية حقبة الحرب الباردة بالتناقض، تماماً مثلما كانت أيام القياصرة، في ظل علاقات اقتصادية وثقافية قوية تنمو حتى في ظل استمرار حالة انعدام الثقة في المجال الأمني. فلقدّ ظلت روسيا مشغولة البال بما يُعقد من تحالفات بين البلدان الواقعة على امتداد حدودها، وبصفة خاصة تلك البلدان الواقعة إلى غربها وجنوبها الغربي (فقدّ كان لآسيا الوسطى في الفكر الروسي أهمية متقلبة). وقدّ زاد انهيار الاتحاد السوفيتي من الشعور الروسي بعدم الأمان بسبب ما أدى إليه من خروج الكثير من البلدان التي كانت تحت نفوذه على مرّ التاريخ من قبضته – بالإضافة إلى تناقص النفوذ الروسي بوجه عام على الساحة العالمية.

وكنتيجة لذلك كان الكثير من أنماط أقوال وتصرفات روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفيتي تعكس أقوالها وتصرفاتها التي تعود إلى الماضي الإمبريالي والسوفيتي. فمنذ عام 1992، أعربت موسكو عن حقها الحصري في حماية الأصول العرقية الروسية أينما كانت،[12] ولم يكن ذلك إشارة إلى حماية الطوائف المهاجرة في جميع أنحاء العالم بقدر ما كان إشارة إلى الشعوب الكبرى روسية العرق التي وجدت نفسها فجأة وبشكل غير متوقع تعيش خارج إطار الاتحاد السوفيتي كأقليات داخل البلدان السوفيتية السابقة المجاورة المستقلة حديثاً.

وفي صنعها لهذه الحالة، أشارت العقيدة الروسية والتصريحات الرسمية الروسية في التسعينيات من القرن العشرين إلى وجود مخاطر نابعة من "الصراعات الداخلية"،[13] وكان ذلك يعكس حالة الاضطراب المستمرة في البلدان المجاورة (بما في ذلك، داخل روسيا نفسها بحلول عام 1994، إذ بدأت الحرب للتمسك بجمهورية الشيشان الانفصالية). وقدّ شدد "أندريه كوزيريف Andrei Kozyrev" وزير الخارجية الروسي ذو الميول الغربية على الحاجة إلى الحفاظ على السلام الروسي في "الخارج القريب" (وهو الاصطلاح الذي أطلقته روسيا على رفقائها من بلدان الاتحاد السوفيتي السابق) كما أعرب عن نية روسيا في الدفاع عن مصالحها من أجل الحفاظ على نفوذها،[14] ولقدّ ظلت القوات الروسية منتشرة في جميع أرجاء الجوار الروسي إبّان حقبة التسعينيات من القرن العشرين، بل لا زالت باقية بالفعل في الكثير من المناطق بما في ذلك كلا من جورجيا ومولدوفا. ومن المثير للاهتمام أن الرأي العام الروسي (والبرلماني) وفقاً لاستطلاعات الرأي في ذلك الوقت كان يعارض بوجه عام التدخل العسكري في دول الجوار الروسي. وقدّ أعرب مجلس النواب الروسي (الدوما) عن هذا الشعور رافضاً إيفاد بعثة لحفظ السلام في إقليم "أبخازيا Abkhazia" في عام 1994 (إلاّ أنه قدّ تمت الموافقة عليه لاحقاً من خلال قرار خاص).[15] وقدّ أدت المعارضة الشعبية إلى جانب مشكلات الميزانية الحادة إلى تقييد الحماس الروسي لنشر مثل هذه البعثات، غير أن رغبة روسيا في الدفاع عن الخارج القريب لم تخْتف مطلقاً بشكل كامل. وقدّ أدى إصرار روسيا على الإبقاء على وجودها العسكري في كلٍ من مولدوفا وجورجيا إلى تعليقها تنفيذ معاهدة "القوات المسلحة التقليدية في أوروبا" في عام 2007.

وقدّ تبلور استمرار إصرار روسيا على الإبقاء على نطاق مصالح ونفوذ لها في الخارج القريب في خطاب ألقاه الرئيس الروسي "ديمتري ميدفيدف Dmitri Medvedev" في عام 2008، وصف فيه مصالح روسيا في دول الجوار بأنها مصالح "مميزة"،[16] وقدّ جاء هذا الخطاب في أعقاب حرب استمرت لخمسة أيام مع جورجيا حول اثنين من الأقاليم الانفصالية التي كانت تدعمها موسكو منذ التسعينيات من القرن العشرين. ولهذا فقدّ كان من الواضح أن قوله مصالح "ذات امتيازات" إنما كان يعني أن روسيا مصرة على حقها في استخدام القوة في بلدان الجوار الروسي. إلاّ أن ذلك لم يكن يعني أن روسيا قدّ تلجأ إلى ذلك في كُلّ مناسبة: فبعد نحو عامين، في حزيران 2010، حين وقعت الاضطرابات في جمهورية قيرغيزستان عقب تحول الإطاحة بالحكومة هناك إلى أحداث عنف، رفضت روسيا طلب الحكومة الانتقالية هناك بإرسال قوات حفظ سلام إليها.[17]

كان الكثير من أنماط أقوال وتصرفات روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفيتي يعكس أقوالها وتصرفاتها التي تعود إلى الماضي الإمبريالي والسوفيتي.

وقـدّ عبرت العقائد والتصريحات الروسية منذ الاستقلال عن وجهات نظر متناقضة تجاه كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف الناتو. فمن جهة، جاهرت التصريحات الرسمية الروسية بعدم وجود أعداء لها وذلك منذ إعداد المسودة الأولى للعقائد العسكرية لموسكو عام 1992. وقـدّ وقعت روسيا على اتفاق هيكلي بشأن العلاقات بين الناتو وروسيا في عام 1997 وشاركت في تأسيس "مجلس الناتو – روسيا" عام 2002. كما وقعت روسيا على اتفاق شراكة وتعاون مع الاتحاد الأوروبي عام 1994 وبدأت في التفاوض على شراكة أكثر شمولاً عام 2008.

ومن جهة أخـرى كانت الإشارات إلى مخاطر "الدول والتحالفات" التي "تسعى إلى الهيمنة" وتوسعاتها المحتملة سائدة أيضـاً في التصريحات الروسية،[18] وليس هناك من شك في أن تلك التصريحات – والتي تعود أيضـاً إلى أوائل التسعينيات من القرن العشرين، حينما كانت روسيا تسعى لبناء علاقات متينة مع الغرب – إنــمــّا كانت تشير إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو. وقـدّ أصبحت تلك الإشارات أكثر صراحةً بمرور حقبة التسعينيات من القرن العشرين. فتوسع حلف الناتو وتمدده إلى مــا كان يــُمـَـثـِّـل دائرة النفوذ السوفيتي السابق على مدار العقد اللاحق إنــمــّا كان يقابله وثائق وتصريحات منشورة على لسان المسؤولين الروس كانت تصف حلف الناتو في كثير من الأحيان بأنه حلف معادي وخطير ولا يمكن الثقة به. كما زعموا أن حلف الناتو قـدّ عمل على زعزعة استقرار الحكومات، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخـرى، وإبطال المعاهدات (وهــي بالقطع إشارة إلى انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من "معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للباليستية ABM"). وعلى الرغم من تلك اللغة، فإن معظم الوثائق والتصريحات الرسمية الصادرة عن المسؤولين الروس إنــمــّا قـدّ حاولت جاهدة أيضـاً أن تشير إلى أن الناتو لم يشكل تهديداً حقيقياً لروسيا.[19] غير أن التعليقات الأخـرى، بما في ذلك التعليقات الصادرة عن كبار القادة العسكريين، قـدّ اتخذت منحى آخــر. فحتى مع إصرار العقائد والسياسات الروسية على أن الناتو لا يــُمـَـثـِّـل تهديداً لروسيا، كانت تلك التصريحات تنطوي على العكس: حيث أكدت على أن توسع الناتو كان يــُمـَـثـِّـل تهديداً لها، وأن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو إنــمــّا كانا يسعيان إلى إضعاف روسيا وتقويض مساعيها لتحقيق مصالحها، ومنعها من التصرف بما يتماشى ودورها التاريخي كقوة عظمى. وفي الوقت نفسه، هناك العديد من التحليلات العسكرية التي حددت بشكل صريح كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو باعتبارهما خصوماً محتملين ينبغي أن تكون قدراتهما هــي الدافع المحرك لمتطلبات التخطيط.[20] لو لاحظ الكرملين أن أغلب الدول الأعضاء في حلف الناتو قـدّ عمدت إلى تخفيض إنفاقها الدفاعي ومــا لذلك من تبعات على قوتها العسكرية، لتجنب الحديث عن ذلك، بل على العكس، كان المحللون الروس أكثر ميلاً للجمع بين الإنفاق في الولايات المتحدة الأمريكية والإنفاق في حلف الناتو ووصف ذلك بأنه إنفاق عسكري متزايد،[21] وبِغـَضّ النظر عـمــّا إذا كان الناتو يُوصف بشكل صريح بصفته تهديد لروسيا أم لا، فليس هناك من شك في أن الروس، بمن فيهم من هـمّ في الحكومة، كانوا يرون أن المؤسسات الأمنية القائمة في أوروبا لا تتماشى أبداً مع مصالحهم وكانوا يرون توسع تلك المؤسسات على أنه أمر خطير، حتى وإن لم يكن يهدد روسيا بشكل مباشر. وقـدّ تبلورت هذه الرؤية في دعوة الرئيس "ميدفيدف" عام 2008 إلى بنية أمنية أوروبية جديدة.[22]

كما أن مــا سبق وصفه من مشاعر امتلاك تجاه بلدان الجوار الروسية إنــمــّا يتلاق مع انعدام الثقة في محاولات الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل رأي موسكو في الحركات الديموقراطية في جميع أنحاء الاتحاد السوفيتي السابق، والتي يرى الكرملين دائماً يداً للغرب فيها. إذ ترى موسكو أن الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص تسعى بشكل دؤوب إلى تقويض النفوذ الروسي من خلال دعمها للقوى الديموقراطية. فتعزيز الديموقراطية في واقع الأمر هــو مــا يتحدث عنه المسؤولون الروس في الغالب حينما يشيرون بشكل انتقادي إلى "التدخل" الغربي في منطقتهم، فتصريحات المسؤولين في إدارة الرئيس الأمريكي "جورج دابليو بوش George W. Bush" التي تشيد بانتشار الديموقراطية إنــمــّا قـدّ لعبت دورها في هذا التصور.[23]

ولكن إذا كان يتم النظر إلى حلف الناتو على أنه تهديد خطير وإلى تعزيز الديموقراطية على أنه عمل معادي لروسيا، فإن تلك المخاوف لم تؤد إلى تباطؤ نمو التجارة الروسية مع الاتحاد الأوروبي أو السياحة الروسية إلى البلدان الأوروبية الغربية.

ونتيجة لذلك كانت روسيا تنظر إلى محاولات الغرب لدمجها بشكل وثيق في المؤسسات السياسية والأمنية الأوروبية على أفضل الأحوال على أنها محاولات غير مريحة وعلى أسوأ الأحوال على أنها جهود معادية تسعى إلى تكبيلها والحـدّ من قوتها.

وعلاوة على ذلك، فقبل نشوب الأزمة الأوكرانية، لم تبدو روسيا أيضاً مهددة بصفة خاصة بتنامي علاقات جيرانها بالاتحاد الأوروبي. ولـقـدّ كان لروسيا بالقطع مشاكلها مع بروكسل وليس هناك من شك في أن موسكو كانت تفضل شكل العلاقات الثنائية مع معظم الدول الأوروبية – ولعل سبب ذلك أنه يجعل في مقدورها التفاوض مع بلدان منفردة من موقع القوة الأكبر نسبياً. كما تكدرت العلاقات مع الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر بسبب الخلافات بشأن سياسة منح التأشيرات، والتجارة، و"حزمة الطاقة الثالثة في أوروبا"، ولكن بدا أن روسيا كانت تنظر إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره مصدر إزعاج لها خلال معظم هذه الفترة: إلاّ أنه ليس هناك من دليل على أن الكرملين كان يرى فيه أي تهديد.[24]

وهكذا، فتماماً مثلما كانت موسكو خلال سنوات الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفيتي تسعى للسيطرة على محيطها المجاور وكانت ترى جيرانها في الغرب على أنهم يتسمون بالجاذبية وبأنهم مصدر تهديد على حـدّ سواء، تكرر نفس هذا النمط السلوكي خلال الربع قرن الأخير، ونتيجة لذلك كانت روسيا تنظر إلي محاولات الغرب لدمجها بشكل وثيق في المؤسسات السياسية والأمنية الأوروبية على أفضل الأحوال على أنها محاولات غير مريحة وعلى أسوأ الأحوال على أنها جهود معادية تسعى إلى تكبيلها والحـدّ من قوتها. فعلى الرغم من فقدان روسيا لأجزاء كبيرة من إمبراطوريتها عام 1991، إلاّ أنه لم يكن هناك أي تغيير جوهري في ظروفها الجغرافية السياسية وتصورها لتلك الظروف.

أزمة عام 2014

على الرغم من أن موقف روسيا الامتلاكي ينطبق على الكثير من البلدان الأخـرى الواقعة على حدودها إلاّ أن روسيا كانت تميل على مـرّ التاريخ إلى النظر إلى أوكرانيا، حتى أكثر من معظم بلدان الاتحاد السوفيتي السابق الأخـرى، باعتبارها أراض روسية بشكل جوهري من حيث الثقافة والخلفية التاريخية (في حين يميل الأوكرانيون إلى مخالفة ذلك). غير أن تفاصيل التدخل الروسي في أوكرانيا عام 2014 كانت وما زالت للآن مثيرة للدهشة. فصراع روسيا مع جورجيا عام 2008 كان بمثابة نهاية اللعبة لسنوات طويلة من المناوشات والصراعات، مع تنبؤ الكثيرين في موسكو بوقوع صدام عسكري في نهاية المطاف. إلاّ أن القليلين سواء داخل أو خارج روسيا كانوا يتوقعون اندلاع عمل عسكري على المدى القريب في أوكرانيا، التي كانت التوترات فيها في المقام الأول توترات اقتصادية وكان يتم حلها في السابق دون اللجوء إلى القوة. فلـقـدّ كان تحضير أوكرانيا للتوقيع على "اتفاق الانضمام للاتحاد الأوروبي" قيد الإعداد لسنوات ولم تبدي روسيا اعتراضها فيما قبل عام 2013.

شهد عام 2013 تغيـُّراً جذرياً في موقف روسيا تجاه الاتحاد الأوروبي. إذ بدأ الخبراء والمسؤولون الحكوميون الروس يعربون في ذلك العام عن مخاوفهم من مشروع الاتحاد الأوروبي للشراكة الشرقية الذي لم يكن يحظى في السابق سوى بقدر ضئيل من اهتمام روسيا. وقـدّ وصف بعض الأكاديميين وصناع القرار الروس الدور التوسعي الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي، ولا سيـّـما احتمالات تمدد رقعة الاتحاد الأوروبي، بأنه يشكل تهديداً للمصالح الاقتصادية الروسية - أولا في دول حلف وارسو السابقة ثـُمَّ بعدئذ في الجمهوريات السوفيتية السابقة. ولكن حتى عام 2013، لم تـُمـَثـِّل تلك الآراء سوى أقلية، لكن في ذلك العام نفسه صار يتم وصف الاتحاد الأوروبي، مثله مثل حلف الناتو، بأنه يضر بالمصالح الروسية.[25]

ولكن على الرغم من هذا التحول في التصريحات، كان من شأن فكرة توقيع أوكرانيا على اتفاق الانضمام للاتحاد الأوروبي أن يشعل فتيل سلسلة من الأحداث التي بلغت ذروتها بالغزو الروسي الذي كان قـدّ بدا بعيد المنال في ذلك الوقت. وبالنظر إلى مـا لأوكرانيا من تاريخ طويل من عدم الوفاء بالشروط التي وافقت عليها مع المانحين

والشركاء الغربيين، خلصت روسيا بسهولة إلى أن نفوذها لدى كييف لم يكن عـُرضـَة للخطر بسبب اتفاق الانضمام للاتحاد الأوروبي أو بسبب الاحتجاجات التي اندلعت في "ميدان الاستقلال" بالعاصمة الأوكرانية في أواخر عام 2013 لدعم الانضمام للاتحاد الأوروبي والتي انتهت بالمطالبة بتنحي الرئيس الاوكراني "فيكتور يانوكوفيتش Viktor Yanukovych". فمن الناحية التاريخية نجد أن جميع الحكومات الأوكرانية، بما في ذلك مـا كان يوصف منها بأنه "ميـّال للغرب"، قـدّ قامت بعقد صفقات ثنائية رابحة (وأحيانـاً شخصية) مع روسيا. فالعلاقات الاقتصادية الوثيقة بين كلٍ من روسيا وأوكرانيا، بما في ذلك العلاقات في القطاعات الدفاعية المستقلة لديهم ، قـدّ ضمنت استمرار التعاون والتنسيق بينهما. وقـدّ هددت أنظمة حكم سابقة بتغيير موقفها وإثارة تساؤلات حول مستقبل عقد تأجير أسطول البحر الأسود في شبه جزيرة القـِرْم مثلا، إلاّ أن أيـّا منها لم يمض قـُدُماً في ذلك.[26]

وعلى الرغم من أن وقوع ثاني حالة إطاحة بزعيم أوكراني مفضل لدى روسيا خلال عقد واحد من الزمن قد أثـار غضب الروس، وأن كلا من الحكومة ووسائل الإعلام الروسية قـدّ بادروا باتهام النفوذ الغربي التخريبي بإشعال الاحتجاجات، إلاّ أن أيـّا من السياسيين الروس لم يكّ في البداية يدعو بأي شكل من الأشكال لإراقة الدماء. وفي واقع الأمر، فإن الضم المباشر لشبه جزيرة القـِرْم إنـمـّا قـدّ فاجأ بوضوح العديد من المسؤولين الروس بقدر مـا فاجأ نظرائهم في الغرب: فلـقـدّ كان رئيس البرلمان الروسي يصر على أن موسكو ليس لديها مطامع في شبه جزيرة القـِرْم (تماماً مثلما صرّح الرئيس "بوتين" نفسه في وقت سابق من ذاك الأسبوع) وذلك قبل أن يصوت مجلس الدوما على قبول ضم شبه الجزيرة إلى الحظيرة الروسية.[27] أشار التاريخ إلى أن أي تحول من الجانب الأوكراني نحو الغرب سوف يكون بطيئاً ومليئاً بالانتكاسات، لذا كان بمقدور روسيا أن تحقق أهدافها بشكل رئيسي عن طريق الانتظار والترقـُّب.

لكن روسيا لم تنتظر ولم ترقب، بل فاجأت الجميع تقريبـاً سواء في الداخل أو في الخارج. وهذا يعني أن تاريخ روسيا بالشعور بعدم الأمان وميلها للهيمنة على محيطها المجاور إنـمـّا يمثلان خلفية أساسية لفهم السياسة الخارجية لروسيا المعاصرة – وكذلك مـا يكمن في رؤوس بعض صناع القرار الروس على الأقل – إلاّ أن هذا ليس بكافي لشرح قرار روسيا باستخدام القوة في أوكرانيا واستعدادها للمخاطرة بتدمير عقدين كاملين من التعاون مع الدول الغربية، ولهذا يتعين علينا النظر في عوامل أخـرى.

دور الاقتصاد الروسي في السياسة الخارجية الروسية

لـقـدّ كان للسياسة الخارجية الروسية الأكثر شراسة في ظل حكم الرئيس "بوتين" عواقب اقتصادية كبيرة. فلـقـدّ كان النمو الاقتصادي الذي شهدته روسيا في الآونة الأخيرة بمثابة دعامة هـامـّة لتأكيدها الجديد لذاتها. من المنظور السياسي الاقتصادي، فإن نظام رأسمالية المحاباة الذي انغمس فيه الرئيس "بوتين" وحلفاؤه لم يفعل شيئـاً للحـدّ من شعور روسيا بأن لها الحـقّ في الهيمنة على محيطها المجاور، ولكن من سخرية القدر أن النمو الاقتصادي في روسيا كان مدفوعاً في جزء كبير منه بفعل الاندماج الذي كانت أفعالها في الآونة الأخيرة ترفضه وتعمل على تقويضه. ففي نهاية المطاف كان تدفق الأموال والأشخاص (وخاصة من وإلى أوروبا) هـو (جنباً إلى جنب مع ارتفاع أسعار النفط) الذي أدى إلى مـا شهده الاقتصادي الروسي من تحول.

وهذا لا يعني أن العوامل الأخـرى لم تكن ذات صلة: فهذه الارتفاعات في أسعار صادرات روسيا من النفط والغاز الطبيعي قـدّ شكلت دفعة حاسمة الأهمية للنمو

من المنظور السياسي الاقتصادي، فإن نظام رأسمالية المحاباة الذي انغمس فيه الرئيس "بوتين" وحلفاؤه لم يفعل شيئـاً للحـدّ من شعور روسيا بأن لها الحـقّ في الهيمنة على محيطها المجاور،

لا صلة لها بالاندماج المؤسساتي والمالي مع الاقتصاد العالمي. وقـدّ وفرت إيرادات تلك الصادرات للحكومة الروسية موارد كبيرة وحرية تصرف أكبر.

أمـّا الأزمة الحالية فـقـدّ ألحقت أضرار جسيمة بالتعافي المالي والاقتصادي الروسي، بسبب العقوبات وإحجام المستثمرين. وفي الوقت نفسه، فإن مـا تزامن مع ذلك من تراجع في أسعار صادرات روسيا من النفط والغاز الطبيعي قـدّ زاد من تفاقم هذه الآثـار.

النمو من خلال الاندماج:

لـقـدّ شهدت فترات حكم الرئيس "بوتين" كرئيس للدولة ورئيس للوزراء في روسيا، باستثناء فترة الركود في عام 2009، نمواً اقتصاديـاً قياسيـاً بالنسبة لروسيا أدى إلى رفع البلاد إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع. ولـقـدّ كان النمو الاقتصادي إلى جانب الاستقرار الاجتماعي والسياسي عاملا أساسيـاً في ارتفاع شعبية الرئيس "بوتين". حيث شهدت الطبقة المتوسطة في روسيا نمواً ملحوظـاً، وصارت معتادة خلال ذلك على قضاء العطلات بالخارج وارتياد مطاعم السوشي والمقاهي الفاخرة في الداخل.

من الناحية التاريخية، كانت السياسة الاقتصادية الخارجية لروسيا تركز على خلق ظروف مواتية لروسيا في الاقتصاد العالمي، جزئيـاً من خلال ضمان حصول روسيا على مقعد لها في مختلف المحافل الدولية. وكانت تلك سياسة ناجحة حتى وقت قريب، فمنذ وقت مبكر أدرك صناع القرار الروسي ما للتجارة الخارجية والتدفق الحـرّ للاستثمارات من أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي. وسعيا لتحقق تلك الأهداف، انضمت روسيا إلى صندوق النقد الدولي في الأول من حزيران عام 1992، وإلى البنك الدولي في السادس عشر من حزيران عام 1992 أيضـاً. فـقـدّ كان الفوز بعضوية تلك المؤسسات ذو أهمية خاصة في حقبة التسعينيات من القرن العشرين، حيث أنها كانت توفر حافزاً لدعم استمرار تحرير الاقتصاد الروسي، على الرغم من أن تلك العضوية قـدّ أخفقت في القضاء على أزمة ميزان المدفوعات عام 1998. وقـدّ دخلت روسيا في مفاوضات مع منظمة التجارة العالمية في عام 1994؛ وبسبب معارضة تخفيض الرسوم الجمركية من جانب كبرى الشركات الروسية، لا سيـّما في مجال الزراعة، لم تصبح روسيا عضواً في المنظمة إلاّ في 21 آب 2012، أي بـعـد مرور 18 عاماً على بدء المفاوضات. وقـدّ تمت دعوة روسيا للمشاركة على هامش اجتماعات مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع (G7) في مدينة نابولي الايطالية خلال الفترة من 8 إلى 10 تموز عام 1994،[28] ولاحقـاً تمت دعوة روسيا لتصبح عضواً كامل العضوية بالمجموعة التي تغير اسمها ليصبح " مجموعة الدول الصناعية الثمانية (G8)" عام 1998، قبل وقت قصير من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها روسيا ذلك العام. تم طرد روسيا من مجموعة الثمانية في 24 آذار عام 2014 رداً على ضمها لشبه جزيرة القـرْم.

بالإضافة إلى أن القادة الروس كانوا يرون في هذه المنظمات الدولية مكانـاً يحققون من خلاله مصالح روسيا الاقتصادية، فإنهم كانوا يرون أيضـاً أن العضوية في مثل هذه المنظمات الدولية إنـمـّا تؤكد على الدور الذي تلعبه روسيا في النظام العالمي. ويتجلى ذلك من خلال حضور الرئيس "بوتين" قمة مجموعة العشرين (وهــو منتدى اقتصادي دولي آخـر) في استراليا عام 2014، بالرغم من إدانة زملائه المشاركين في القمة لسياساته تجاه أوكرانيا. كما أن المشاركة الدائمة من قـبـَل كبار القادة الروس في "منتدى سان بطرسبرج"، الذي يرتاده الرؤساء التنفيذيين والمستثمرين الأجانب، مـا هــي إلاّ مثال آخـر على التواصل المستمر.

إن الشريك الاقتصادي الأهم لروسيا حتى الآن هــو الاتحاد الأوروبي. ففي عام 2012، اشترى الاتحاد الأوروبي 52 في المائة من جميع صادرات روسيا بينما كان يـُمـَثـِّل مـا نسبته 42 في المائة من وارداتها.[29] وفي السنوات السابقة، كانت الحصة أكبر من ذلك، فمنذ تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1992، كان للتجارة مع الاتحاد الأوروبي والاستثمارات المتدفقة منه دوراً أساسيـاً في نمو روسيا، ، فـقـدّ كانت روسيا تقوم بتصدير النفط، والغاز الطبيعي، والحديد الصلب، والكيمياويات إلى الاتحاد الأوروبي وكانت تستورد منه الآلات والمعدات والمواد الغذائية وغير ذلك من المواد الاستهلاكية الأخـرى.

ومنذ عام 1992، بدأ المواطنون الروس والشركات الروسية يلجئون إلى تنويع مـا يقدمون عليه من مجازفات استثمارية من خلال إيداعهم الأموال في الخارج. وكان الاتحاد الأوروبي هـو المتلقي الأكبر لهذه الأموال، حيث كان المستثمرون الروس يودعون الأموال في حسابات مصرفية هناك ويشترون الأسهم والسندات والعقارات في الاتحاد الأوروبي. كذلك كانت مصارف الاتحاد الأوروبي، لا سيـَّما في قبرص، مفيدة للروس في جلب الأموال التي لم تخضع للضرائب من أجل استثمارها في الأعمال التجارية لتلك المصارف. ورُبـَّمـَا كان الروس يفضلون الحسابات المصرفية في الاتحاد الأوروبي لأنهم كانوا يرونها أكثر أماناً من المصارف الروسية، ونتيجة لذلك قامت روسيا ومواطنوها الروس بدمج أموالهم ضمن النظام المالي الأوروبي.

وفي الوقت الذي كان يتدفق فيه رأس المال الروسي إلى خارج البلاد، كانت الشركات والمصارف وغيرهم من المستثمرين الآخـرين من الاتحاد الأوروبي يضخون الأموال إلى داخل روسيا ممولين عملية تطوير الخدمات المالية وتجارتيّ التجزئة والجـُملة، وبناء المساكن، وقطاعات الاتصالات، والقطاعات التي نال منها الضعف في ظل النظام السوفيتي. كما قاموا أيضاً بتمويل استثمارات كبيرة في مجالي الطاقة والبنية التحتية. وعلى قدر أهمية تدفقات رأس المال تلك تأتي أهمية الدراية الفنية والمهارات الإدارية التي ادخلها أولئك المستثمرون إلى الاقتصاد الروسي. ولـقـدّ كان القسط الأكبر من النمو الإنتاجي السريع في روسيا في الفترة مـا بين عامي 1998 و 2008 ينبع من الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف تلك الشركات، أو من المهارات التي اكتسبها رجال الأعمال الروس من خلال العمل مع تلك الشركات. كما أن عزوف روسيا عن نزع ملكية حيازات المستثمرين الأجانب – حتى خلال عام 2014، مع سريان العقوبات عليها – يعكس أهمية المستثمرين الأجانب لنمو الاقتصاد الروسي.

وفيما قبل تفعيل "معاهدة لشبونة" في الأول من كانون الأول 2009، كانت روسيا قادرة على إبرام اتفاقيات تجارة ثنائية مع الحكومات الوطنية المنفردة داخل الاتحاد الأوروبي.[30] ولكن بـعـد تفعيل المعاهدة، صار من اللازم التعامل مع معظم القضايا الاقتصادية الخارجية من خلال المفوضية الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، فـقـدّ زادت المعاهدة من سلطة البرلمان الأوروبي بشأن السياسة التجارية. ولم تكن تلك التغيـُّرات جيدة بالنسبة إلى روسيا، التي فضلت أن تتعامل مع الدول الأعضاء بشكل مباشر حيث شعرت الحكومة الروسية بأنه كان لديها المزيد من النفوذ عـنـد التعامل مع الدول الأعضاء على أساس فردي. وقـدّ كانت روسيا منزعجة بشكل خاص من "حزمة الطاقة الثالثة في الاتحاد الأوروبي" والتي كانت موجهة في جانب كبير منها إلى تنويع مصادر الاتحاد الأوروبي من إمدادات الغاز الطبيعي وأيضـاً إلى القضاء على قدرة شركة "غازبروم Gazprom" على التدخل في تمييز الأسعار، مما يقلل من أرباحها من صادرات الغاز الطبيعي إلى دول الاتحاد الأوروبي.

العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار

كما ذكرنا آنـِفـاً فإن الحكومة الروسية ترى رفقاءها من دول مـا بـعـد الاتحاد السوفيتي (رُبـَّمـَا باستثناء دول البلطيق) على أنها تقع داخل منطقة نفوذها. ولكن إذا كانت روسيا قـدّ استخدمت القوة في بعض الأحيان (من قبيل إيفادها لقوات حفظ السلام فضلا عن إرسالها قوات إلى داخل جورجيا) بـُغية ضمان الحفاظ على مصالحها الأمنية، فإنها لم تلق نجاحـاً كبيراً في إصرارها على امتيازاتها الاقتصادية. حيث تراجعت العلاقات الاقتصادية بين روسيا وكلٍ من أذربيجان وأرمينيا وروسيا البيضاء وجورجيا وكازاخستان وقيرغيزستان ومولدوفا وطاجيكستان وتركمانستان وأوكرانيا وأوزبكستان، وذلك خلال العقدين الماضيين بالمقارنة بعلاقاتهم بالاتحاد الأوروبي – والصين في الآونة الأخيرة – وغير ذلك من البلدان النامية الأخـرى. ففي الفترة مـا بين عامي 2000 و2012 هبطت حصة هذه الدول في إجمالي الواردات الروسية من 35 في المائة إلى 13 في المائة، وانخفضت صادرات روسيا إلى تلك الدول من 19 في المائة إلى 14 في المائة بـعـد أزمة عام 1998 ولم تعود مطلقاً إلى معدلاتها السابقة فيما قبل الأزمة.[31] كان الاتحاد الأوروبي والصين، في أغلب الأحيان، هما اللذان استحوذا على حصة السوق الروسية في هذا الجزء من العالم، على الرغم من التفاوت الكبير في التفاصيل من دولة إلى أخـرى. ولم تكن دول الجوار الروسي مصدراً هاماً للاستثمارات الأجنبية بالنسبة لروسية، على الرغم من أن الشركات الروسية غالبـاً مـا كانت تـُمـَثـِّل مستثمرين مهمين في تلك الدول.[32]

ومن المثير للدهشة أنه لم يكن هناك سوى نقاش محدود من قِبَل الأكاديميين الروس أو صناع القرار الروس حول الآثار الاقتصادية المحتملة للاتحاد الجمركي على النُظُمْ الاقتصادية لكلٍ من روسيا والدول الأعضاء الأخرى.

لقدّ كانت الحكومة الروسية تشعر بالقلق إزاء تراجع دورها الاقتصادي في محيطها المجاور. ومنذ تفكك الاتحاد السوفيتي، اتخذت روسيا وجيرانها – بدرجات حماس متفاوتة – عدداً من الخطوات القانونية والمؤسساتية في محاولة للحفاظ على متانة العلاقات الاقتصادية. وكان أول تلك الخطوات هو "رابطة الدول المستقلة (CIS)" التي تم إنشاؤها في الثامن من كانون الأول عام 1991، بعد تفكيك الاتحاد السوفيتي مباشرة. وكان أعضاؤها المؤسسون همّ روسيا وجميع الجمهوريات السوفيتية السابقة باستثناء دول البلطيق.[33] وعلى الرغم من أن "رابطة الدول المستقلة" تتخذ مواقف بشأن مسائل أخرى إلاّ أنها كانت مصممة في المقام الأول على المساعدة في القضايا المتعلقة بالتجارة، والعملات، والإحصاءات الاقتصادية، وانتقال العمالة، والمعاملات المالية، فضلاً عن المخاوف الاقتصادية الأخرى. وقدّ أملت هذه البلدان بهذه الطريقة أن تحافظ على علاقاتها التجارية التقليدية. ومنذ ذلك الحين خاضت روسيا ورفقاؤها من البلدان السوفيتية السابقة عدداً من الاتفاقات المتعلقة بالتجارة الحـُرّة، والتعريفة الجمركية المشتركة، وغير ذلك من الترتيبات الاقتصادية الأخرى. وكانت تلك الاتفاقات مفيدة في الحدّ من معوقات التجارة، على الرغم من أنها لم تكن مفيدة بالقدر الذي كان يتعين لها أن تبلغه. وقدّ اختلفت تلك الترتيبات بشكل حاسم عن المسارات التي اتخذها، على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي والمنظمات السابقة له، ففي حين أن منظمة الاتحاد الأوروبي هي في جوهرها منظمة قائمة على القواعد، كانت "رابطة الدول المستقلة" وغيرها من الجهود الأخرى الرامية لتعزيز العلاقات الاقتصادية في منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي تصطدم بعقبة رفض الدول الأعضاء، بما فيها روسيا، الالتزام بقواعدها. ففي كثير من الأحيان كان المشاركين فيها يفرضون تعريفات جمركية أعلى من المسموح بها أو يفرضون معوقات أخرى على التجارة تحظرها تلك الاتفاقات. فعلى سبيل المثال، فرضت روسيا دعاوى مكافحة إغراق وتعريفات جمركية مرتفعة على واردات أنابيب الصلب الأوكرانية عام 2007.[34] وغالباً ما كان يتم اتخاذ مثل هذا النوع من الإجراءات رداً على الضغوط السياسية المحلية، بما في ذلك ضغوط أعضاء النخبة الاوليجاركية الذين لهم تأثيرهم على حكوماتهم.

أمـّا مبادرة روسيا لإنشاء "الاتحاد الجمركي الأوراسي"، ثـُمَّ لاحقاً "الاتحاد الاوراسي"، مع بلدان المنطقة فلم تنجح إلاّ قليلا في تحسين الاتفاقيات المبرمة بالفعل. فبالأحرى يبدو "الاتحاد الجمركي" حيلة جاءت كرد فعل لمنع الدول الأعضاء من التفاوض على اتفاقات التجارة الحـُرّة أو اتفاقات الانضمام للاتحاد الأوروبي أكثر مما يبدو كآلية لزيادة التكامل الاقتصادي بين روسيا وجيرانها. ومن المثير للدهشة أنه لم يكن هناك سوى نقاش محدود من قِبَل الأكاديميين الروس أو صناع القرار الروس حول الآثار الاقتصادية المحتملة للاتحاد الجمركي على النُظُمْ الاقتصادية لكلٍ من روسيا والدول الأعضاء الأخرى. فليس هناك سوى حفنة من الدراسات التي تتوقع المكاسب المرتقبة على المدى المتوسط من خفض تكاليف المعاملات والتوسع لاحقاً في التجارة الإقليمية البينية.[35] إلاّ أن هناك تكاليف أيضاً، فبعد انضمامها للاتحاد الجمركي كان على جمهورية كازاخستان أن تزيد التعريفات الجمركية على نحو 50 في المائة من وارداتها، مما يرجح أن يؤدي إلى خسائر على صعيد التجارة الإقليمية البينية لن تعوضها بشكل كامل المكاسب المتحققة على صعيد التجارة الإقليمية البينية.[36] ولأن التعريفات الجمركية التي يتطلبها الاتحاد معمول بها بالفعل في روسيا، من ثـَمَّ يتعين أن تستمتع روسيا بمكاسب صافية من هذا الاتفاق. ولكن بالنظر إلى تاريخ تنفيذ الاتفاقات الاقتصادية السابقة فيما بين بلدان الاتحاد السوفيتي السابق، نجد أنه من الصعب أن نتخيل أن واضعي الاتحاد الجمركي كانوا يتوقعون مستويات امتثال

عالية لأحكامه. ففي واقع الأمر، قام وزير الاستثمار والتنمية الكازاخستاني اعتباراً من شهر تموز 2015 بإصدار تصاريح باستيراد السيارات من الدول الأعضاء في "الاتحاد الاقتصادي الاوراسي" وذلك لحماية تجار السيارات الكازاخستانيين من المنافسة مع السيارات الروسية التي صار سعرها أرخص كثيراً في أعقاب الانخفاض الحاد في قيمة الروبل الروسي.[37]

ولكن إذا كانت المنافع الاقتصادية لذلك الاتحاد الجمركي بعيدة المنال، فـمن الواضح أن هذا الاتحاد قـدّ جعل من الصعب على الدول الأعضاء به أن توقع اتفاقات الانضمام للاتحاد الأوروبي دون موافقة روسيا. وهذا يعني أن الدول الأعضاء سوف تضطر إلى التخلي عن فرصة كبيرة لتحسين علاقاتها مع بلدان الاتحاد الأوروبي وتعزيز نموها الاقتصادي. ويتماشى ذلك بشكل جيد مع معارضة روسيا بشكل عام لفكرة اندماجها، هـي أو جيرانها، والتي كانت سمة مميزة للسياسة الروسية في الآونة الأخيرة وتجعل من الصعب رؤية الاتحاد الجمركي على أنه أكثر من مجرد آلية سياسية تهدف إلى الحـدّ من نفوذ الاتحاد الأوروبي أكثر مما تهدف إلى تعزيز النـُظـُم الاقتصادية سواء لروسيا أو لجيرانها.

كذلك سعت روسيا إلى استخدام الحوافز الاقتصادية لتحقيق أهدافها السياسية في مواجهة جيرانها لا سيـّما أوكرانيا. فلسنوات عديدة كانت روسيا تزود جيرانها بالغاز الطبيعي، وبالنفط الخام كما في حالة روسيا البيضاء، وذلك بأسعار أقل مما يدفعها العملاء لدى الاتحاد الأوروبي. وكان يتم النظر إلى تلك المبيعات التفضيلية على أنها تدعم النـُظـُمْ الاقتصادية لهذه البلدان خلال الأوقات الصعبة على أمـل التخفيف من الاضطرابات. كما كانت تلك المبيعات التفضيلية أيضاً بمثابة وسيلة لاستمالة النخب السياسية، إضافة لإتاحة الفرص لهم لإعادة بيع الغاز الطبيعي الروسي المنخفض السعر بأسعار أعلى للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، محتفظين لأنفسهم بالفارق. ومن جهة أخرى، حين كانت بلدان مثل أوكرانيا وجورجيا تنتهج سياسات تثير امتعاض روسيا، كانت الأخيرة تعاقبهم بأن تطلب من شركة "غازبروم" أن ترفع الأسعار إلى مستويات أعلى من تلك التي تدفعها دول أوروبا الغربية.

> كذلك سعت روسيا إلى استخدام الحوافز الاقتصادية لتحقيق أهدافها السياسية في مواجهة جيرانها لا سيـّما أوكرانيا.

سياسة الحماية باعتبارها ثقل موازن للاندماج

فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية الشاملة، ركز التوجه الرئيسي للمناهج التي اتبعتها موسكو على مدار العِـقـْدين الأخيرين من الزمن على تحرير الاقتصاد ودمجه في الأسواق العالمية. ومع ذلك، كان المسؤولون والمصالح الخاصة على السواء يدفعان في وقت متزامن إلى الاتجاه الآخـر ساعين إلى المزيد من تدخل الدولة في النظام الاقتصادي والمزيد من الحماية للصناعات المحلية. وعلى مدار العِـقـْد الأخير، عمد الرئيس "بوتين" والكثيرون من المقربين منه ومديرو الشركات المملوكة للدولة إلى العمل على إحياء سياسات كانت تركز على حماية الشركات التجارية الروسية وتشجيع الشركات الرائدة المملوكة للدولة. حيث قام الرئيس "بوتين" بوضع العديد من الخطط لخلق شركات حكومية رائدة في مجال النفط (شركة "روس نفط Rossneft") والحفاظ على سيطرة الدولة على الغاز الطبيعي ("شركة غازبروم")، وتطوير وتعزيز الشركات الحكومية الـمـُصـَنـِّعـَة للأسلحة من قبيل "شركة الطائرات المتحدة United Aircraft Corporation". وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء "ديميتري ميدفيديف Dmitry Medvedev" قـدّ تولى زمام المبادرة في تطوير مجمعات التكنولوجيا، من قبيل "مركز سكولكوفو للابتكار Skolkovo Innovation Center"، إلاّ أنه يبدو أنه من غير المرجح بشدة أن تسير هذه المبادرة للأمام دون دعم من الرئيس "بوتين". فالقادة الروس يرون أن تلك المبادرات إنـمـّا تجعل الدولة الروسية أكثر قوة وتعيدها لسابق عهدها كقوة تكنولوجية واقتصادية عظمى. وكذلك كان يتم النظر إلى إنشاء "شركة الطائرات المتحدة" وغيرها من الشركات الأخـرى الرائدة المملوكة للدولة في قطاع الأسلحة على أنه بمثابة عامل مهم لاستعادة القوة العسكرية الروسية.

ولم يكن الدافع لمثل هذه المبادرات دافعاً إيديولوجياً فـقـط، فتدمير شركة "يوكوس Yukos" للنفط واعتقال وسجن رئيسها التنفيذي "ميخائيل خودوركوفسكي Mikhail Khodorkovsky" عام 2003، لم يبعث فقط برسالة واضحة إلى المنافسين المحتملين للرئيس "بوتين" داخل القلة الاوليجاركية، بل أيضـاً نقلت أصول وحقول النفط من الشركة التابعة للقطاع الخاص إلى شركة "روس نفط" المملوكة للدولة. . وشركة "يوكوس"، على الرغم من أنها كانت الأبرز، لم تكن الشركة الوحيدة التي استولى عليها الرئيس "بوتين". فـقـدّ شعر رجل الأعمال الجورجي "كاكا بندوكيدز Kahka Bendukidze" بضغوط تمارس عليه لبيع شركته المعروفة باسم "الشركة المتحدة للمعدات الثقيلة Obedinennie Mashinostroitelnie Zavody (OMZ)" إلى شركة "غازبروم" بسعر منخفض وذلك عــنـد توليه منصب وزير الاقتصاد في بلاده جورجيا. فمن المرجح أن القادة الروس قـدّ سعوا إلى استعادة سيطرة الدولة على المكونات الأساسية في المحفظة الاستثمارية لرجل الأعمال "بندوكيدز" – من قبيل مثلاً إنتاج محطة الطاقة النووية.

وقـدّ استفاد كلا من مديري الشركات الروسية المملوكة للدولة والمسؤولين الإداريين الروس من هذه المبيعات حيث بمقدورهم استخدام الشركات المملوكة للدولة في توفير الحماية لأنفسهم، وفي بعض الأحيان، شفط الأموال لجيوبهم.[38] وبالإضافة إلى مـا تمارسه تلك المجموعات من ضغوط على الحكومة الروسية كانت جماعات المصالح من القطاع الخاص تضغط هــي الأخـرى على الحكومة الروسية لاعتماد إجراءات سياسية مفيدة لهم. فعلى سبيل المثال، فإن جماعات مصالح القطاع الخاص في مجال الزراعة، من قبيل شركة "شيركيزوفو Cherkizovo"، قـدّ ضغطت من أجل منع الواردات المنافسة مثل الدجاج أو المنتجات الزراعية الأخـرى، مستغلة المخاوف بشأن جودة الغذاء والصحة الـعـامـّة كمبرر لذلك الضغط. وبالتالي، يتضح أن بعض النخب من القطاع الخاص قـدّ كان لها بعض التأثير على السياسة الـعـامـّة، فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية، وعلى النقيض تمامـاً في ما يتعلق بالقضايا الأمنية، وذلك من خلال آليات عمل علنية وسرية على السواء. وكذلك أصرت الحكومة الروسية على شروط المحتوى المحلي وأتاحت مزايا ضريبية خاصة للمستثمرين الأجانب في صناعات كانت تعتبر استراتيجية، مثل قطاع السيارات.

ولـقـدّ كان لإعادة نقل الأصول المملوكة للقطاع الخاص ثانية إلى الدولة كلفته على الاقتصاد الروسي.

ولـقـدّ كان لإعادة نقل الأصول المملوكة للقطاع الخاص ثانية إلى الدولة كلفته على الاقتصاد الروسي. فالإدارة التي تركز على نهب الأموال من الشركات وترقية الموظفين على أساس المحاباة والولاء بدلاً من حـُسن الأداء قـدّ أدت إلى تراجع حاد في معدل نمو الإنتاجية لا سيــّما إنتاجية رأس المال. ومع إدارة الشركات بشكل سيء وإهدار رأس المال، دخلت روسيا في فترة تباطؤ في النمو (وفترة كساد مع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية)، وذلك جزئيـاً بسبب هذا التحول نحو تعاظم التدخل الحكومي في الاقتصاد الروسي.

الاقتصاد وأزمة أوكرانيا

لـقـدّ كان من بين الطرق التي انتهجها الكرملين سعيـاً للتكامل والنمو كلا من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وفتح القطاعات التي كانت محمية في السابق، وتوفير الحماية للشركات الغربية. وفي الوقت نفسه كان الكرملين يحيد في بعض الأحيان عن تلك الأهداف بـُغية إرضاء النخب الاقتصادية والحفاظ على قدرته على توزيع الريع. ومع ذلك، لم يبدو أن كلا من الاتحاد الجمركي بوجه عام وسياسة أوكرانيا بوجه خاص كانا مدفوعين بمصالح اقتصادية وطنية أو محدودة، فالتصرفات الروسية في أوكرانيا قـدّ قوضت هذه المصالح بإضرارها بالعلاقات الاقتصادية مع الشركاء الأساسيين في كلٍ من أوكرانيا والاتحاد الأوروبي. فأوكرانيا كانت مورد هام لصناعات الأسلحة الروسية، إذ كانت "رابطة مصانع بناء الآلات (يوزماش Yuzmash)" الجنوبية في مدينة "دنيبروبتروفسك Dnipropetrovsk"، والتي تقوم بتصميم وتصنيع وصيانة الصواريخ والقذائف، مصدراً مهماً للمكونات الصناعية، كما كان الحال مع شركة "موتور سيتش Motor Sich" الـمـُصـَنـّـعـَة لمحركات الطائرات المروحية ومقرها مدينة "زاباروجيا Zaporozhye"، والصراع الحالي يضع نهاية

لتلك العلاقات، ورُبّـمـا للأبد مما يدمر بالتالي من قطاع الدفاع الروسي. كذلك فإن مـا يفرضه الاتحاد الأوروبي من عقوبات مالية وأخرى اقتصادية وما تفرضه روسيا من حظر على واردات سلع غذائية معينة من البلدان التي فرضت عليها عقوبات إنـمـّا كان لهم جـمـيـعـاً تكاليف اقتصادية كبيرة. ففي حين أنه يجوز أن روسيا لم تتوقع مثل هذه التطورات، إلاّ أنها قـدّ قبلت بها ولم تتخذ أي خطوات لتغيير الوضع.

كذلك يبدو أن ضم شبه جزيرة القـِرْم إنـمـّا يتعارض أيضاً مع المصالح الاقتصادية الروسية. فالأنشطة الاقتصادية الرئيسية في شبه جزيرة القـِرْم تتمثل في السياحة وإيواء أساطيل البحر الأسود الروسية (والاوكرانية). ومع ارتفاع مستوى الدخول خلال العـقـْد الماضي، فـقـدّ جاهدت شبه جزيرة القـِرْم لتنافس كلا من تركيا ومصر وغيرهما من الوجهات السياحية الأخـرى. فالروس والأوكرانيون، الذين يمثلون قاعدة سياحية تقليدية قوية لشبه جزيرة القـِرْم، قـدّ وجدوا أن تلك المقاصد الجديدة توفر لهم خدمات أفضل بأسعار أقل. وبـعـد ضم شبه جزيرة القـِرْم، لم يعد الأوكرانيون يترددون على منتجعات القـِرْم. وعلى الرغم من المناشدات الوطنية، لم يعد الروس أيضـاً يبدون أي اهتمام بها ومن ثـَمَّ أصبح هذا المكوّن في اقتصاد القـِرْم يعاني من التراجع. كما قيدت أوكرانيا أيضـاً حركة التجارة عبر الحدود الجديدة الناشئة بموجب الأمر الواقع ومن ثـَمَّ ارتفعت تكاليف الطعام وغيره من المنتجات إذ صار لابد للقـِرْم من أن تنقل الإمدادات البديلة من روسيا عبر طرق نقل أطول وأكثر تكلفة. وقـدّ واجهت روسيا تلك المشكلات الاقتصادية من خلال دعم تكاليف النقل، كما قامت روسيا أيضـاً بتوفير معاشات تقاعدية لكبار السنّ من شعب القـِرْم كبير العدد، بما يقدر بنحو (1) مليار دولار أمريكي سنويـاً. كما تعهدت روسيا ببناء جسر إلى الأراضي الروسية بتكلفة تبلغ نحو (7) مليارات دولار أمريكي.[39] وفي حين أن هناك بعض وفورات التكلفة المرتبطة بعدم الاستمرار في دفع مبلغ 97 مليون دولار أمريكي قيمة الإيجار السنوي لأسطول البحر الأسود، نجد أن تلك الزيادات في الإنفاق، على الرغم من أنها ليست هائلة، إلاّ أنها أثقلت بالفعل كاهل الميزانية.

وهكذا يبدو أن روسيا اليوم ترى السياسة الاقتصادية على أنها أحـد المجالات الأخـرى التي يمكنها من خلالها أن تمارس نفوذها على محيطها المجاور، بما يتماشى مع مـا تراه روسيا بمثابة مصالحها الاستراتيجية الأوسع نطاقـاً. وقـدّ أبدت روسيا أيضاً استعدادها لتحمل تكاليف اقتصادية كبيرة في سعيها لتحقيق أهدافها في أوكرانيا وغيرها. ففي واقع الأمر يبدو أن موسكو قـدّ صارت ترى الاندماج الاقتصادي من نفس منظور رؤيتها للاندماج السياسي – أي كونه خطراً سياسياً، على الرغم من الفوائد الاقتصادية العديدة التي جلبها هذا الاندماج إلى روسيا حتى الآن.

دور النخبة والرأي العام في السياسة الخارجية الروسية:

من الصعب القول بأن هناك تأثير قطعي حاسم لأي مجموعة أو فرد (بخلاف مـا للرئيس "بوتين" نفسه من تأثير) في نظام له هذه المركزية التي بلغها النظام الروسي. ومن المثير للحيرة مع ذلك أنه يبدو أن الرئيس "بوتين" يهتم كثيراً بما يفكر فيه الرأي العام الروسي ناهيك عن نخبته، ويمكن أن يسير لأقصى مدى يستطيع لتشكيل تلك الآراء. ويعزى هذا إلى حـدّ كبير إلى حقيقة أنه من الأسهل للنظام الحاكم أن يقود البلاد إذا كانت آراء الـعـامـّة مواتية له. والنتيجة أنه لا آراء النخبة ولا آراء الـعـامـّة حول موضوعات بعينها يمكنها أن تحرك السياسة الروسية، لكن النظام يخشى بشدة من معارضة النخبة والـعـامـّة على السواء لتصرفاته.

هل النخبة مهمة؟

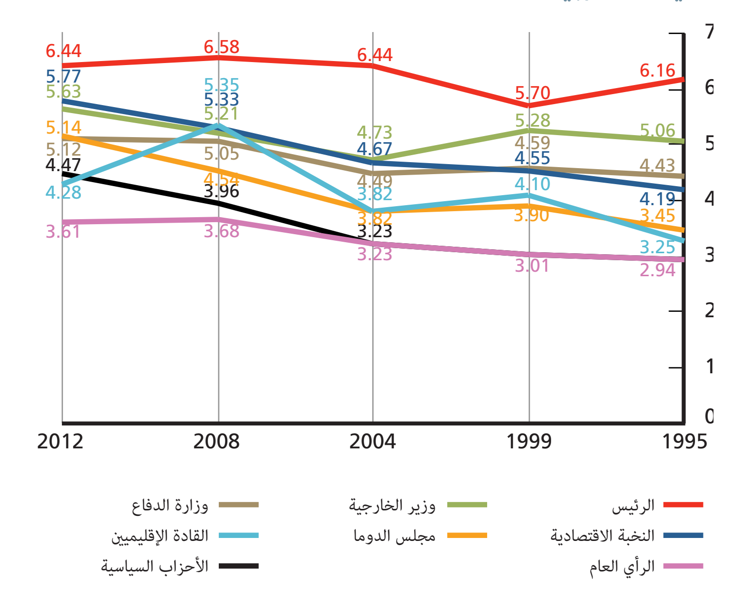
قبل مدة طويلة من الولاية الثالثة للرئيس "بوتين"، كانت كفة ميزان القوى تميل بموجب الدستور لصالح رئيس الدولة بشكل كبير لدرجة أن بعض الباحثين قـدّ وصفوا النظام الروسي بأنه "نظام رئاسي مفرط hyper-presidential"،[40] وسيراً على خطى الرئيس الأسبق "يلتسين Yeltsin" في هذا الأمر، إن لم يكن في غيره من الأمور أيضـاً، عمل الرئيس "بوتين" على تعزيز قوته في مواجهة البرلمان جاعلاً منه وبشكل متزايد هيئة شكلية طيعة تحت سيطرته يمكن شراء ولاءها بمختلف امتيازات الرعاية.[41] وبـعـد أزمة احتجاز الرهائن في بلدة "بيسلان Beslan" الروسية، تم استبدال حكام الولايات المنتخبين بنواب معينين. (وعلى الرغم من أنه قـدّ تم تغيير ذلك رسمياً في عام 2012، كان يتم تعيين

عـــدد كبير من حكام الولايات قبل أن يكون بالمستطاع إجراء الانتخابات، مما كان يؤجل حدوث أي تأثيرات حقيقية). ففكرة "السلطة الرأسية" التي تم وضعها في وقت مبكر في فترة رئاسة "بوتين" إنــمـــا قـدّ وضعته بقوة على قمة هرم سلطة صنع القرار حيث يرنو إليه جميع من هـمّ دونه بأبصارهم سواء على الصعيد الشخصي أو على الصعيد المهني.[42] ورُبــّمـــا كنتيجة لذلك ووفـقـاً لمعظم المراقبين، أصبحت مجموعة صنع القرار الفعلي أضيق وأصغر من أي وقت مضى (أو رُبــّمــا انطبق ذلك على مختلف المجموعات التي يتم التشاور معها حول مختلف القضايا). وفي واقع الأمر يتفق معظم الباحثين على أن الأمر لا ينحصر فـقـط في أن سلطة صنع القرار قـدّ ترسخت بشكل متزايد في يدي رئيس البلاد، بل صار لعدد قليل من النخبة قدرة خاصة على التأثير عليه، على الأقل فيما يخص السياسة الخارجية. ويتجلى ذلك في الإجابات الواردة في المقابلات التي تم إجراؤها مع النخب الأساسية بشأن دوافع السياسة الخارجية والتي يوضحها الشكل رقم "2".[43] والاستثناء لهذه القاعدة هــو السياسة الخارجية الاقتصادية حيث كانت المصالح التجارية الخاصة قادرة في بعض الأحيان على الحصول على معاملة مواتية وتفضيلية لنفسها.

وهناك القليل من الآراء المخالفة المحتملة لهذا الرأي والتي تستحق أن نفحص كـُلّ منها على حدى، فالبعض ذهب إلى أن مــا يسمى بالوزارات السيادية (مثل تلك التي تمتلك أسلحة كالداخلية والدفاع والمخابرات) إنــمـــا كانت تمارس نفوذاً كبيراً داخل إدارة الرئيس "بوتين". فغالبـاً مــا يتم النظر إلى جهاز المخابرات، الذي مارس فيه الرئيس "بوتين" حياته المهنية، على أن له أهمية خاصة.[44] ولكن ليس من الواضح تماماً مــا إذا كان جهاز المخابرات، على هذا النحو، قـدّ أثر في قرارات السياسة الخارجية والسياسة الأمنية. ففي حين أن ميزانيات هذه الأجهزة قـدّ ارتفعت، ليس هناك من دليل على أنهم يناقشون سياسات بعينها. وبشكل مماثل فإن الجيش قـدّ تمتع بزيادة موارده في السنوات الأخيرة، ولكن لا يبدو أنه كان أو (حاول أن يكون) مؤثراً في المسائل التي تخرج عن نطاق اختصاصه – ففي حين أنه يحتفظ بمسؤوليته عن الاستراتيجية العسكرية وهيكل القوة العسكرية ليس هناك من دليل قوي على أنه هــو يؤثر في السياسة الخارجية. وبالرغم من أن تصريحات القادة العسكريين تتماشى مع تصريحات قادة السياسة الخارجية، إلاّ أن ذلك هــو الحال في معظم الدول في حالة عدم وجود شرخ كبير في العلاقة بينهما.[45] وبالأحرى يبدو من المعقول على الأقل الزعم بأن إدارة الرئيس "بوتين" لديها الكثير لتكسبه من دعم هذه المؤسسات وأنها قـدّ قامت بالكثير لهذا السبب أكثر مما فعلته بسبب ضغوط من جانبهم.

أمــّا الكنيسة الأرثوذكسية الروسية فـقـدّ استفادت من علاقاتها المتنامية مع كلٍ من الرئيسين "بوتين" و"ميدفيديف"، حيث يتم استخدام الكنيسة وتعاليمها على الدوام كنقطة مرجعية للأيديولوجية الجديدة لروسيا والمبنية على القيم المحافظة، واستخدامها أيضـاً، وفـقـاً للبعض، كجزء من مبرر العلاقات الوثيقة بين روسيا وغيرها من بلدان الاتحاد السوفيتي السابق.[46] أمــّا في السياسة الداخلية، فيمكن القول بأن الكنيسة قـدّ كان لها تأثيرها على نُهج الصحة والتعليم.[47] ويصعب أكثر تتبع علاقاتها

الشكل 2. تصنيف النخبة الروسية لما للجهات الفاعلة المحلية من تأثير على السياسة الخارجية.



المصدر: Valdai Discussion Club, Russian Elite—2020, Moscow, July 2013.

RAND *PE144-2*

بالسياسة الخارجية، فعلى الرغم من أن الكنيسة قـدّ أعربت عن رأيها في مشكلتي أوكرانيا وسوريا، إلاّ أن تعليقاتها تلك كانت تتبع أكثر مما تقود سياسة الكرملين.[48] ونحن نرى أن العلاقات بين الكنيسة والدولة تحتاج إلى نظرة عن كثب، ولكننا لا نزال في الوقت الراهن نشك في أن للكنيسة أي تأثير على السياسة الأمنية الروسية فهي مجرد وسيلة تستخدمها الدولة في تبرير تلك السياسة.

تشكيل الرأي العام

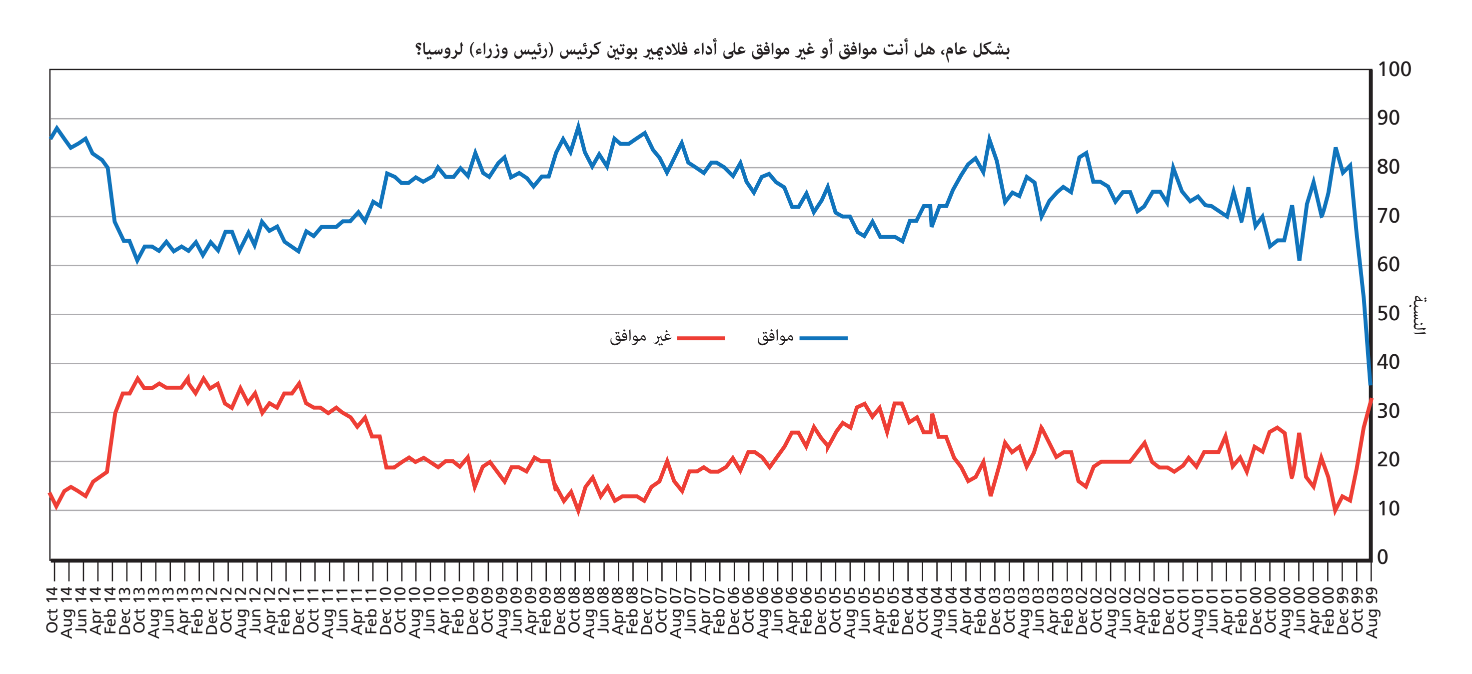
إذ كان من الصعب العثور على أدلة على أن وجهات نظر النخبة هـي التي تصوغ شكل السياسة الخارجية الروسية، فماذا عن الرأي العام؟ في الشهور التالية لضم شبه جزيرة القـرْم إلى روسيا في آذار 2014، كان مستوى شعبية الرئيس "بوتين" داخلياً يتجاوز بشكل دائم نسبة 80 في المائة. وكانت تلك النسبة عالية حتى بالنسبة للرئيس "بوتين" نفسه الذي كان مستوى شعبيته نـادراً مـا ينخفض إلى مـا دون 70 في المائة منذ أن أصبح رئيساً لروسيا عام 1999، بالرغم من أنه قـدّ هبط إلى مستوى نسب الستينيات المئوية عام 2011، وظل عـنـد هذا المستوى إلى أن بدأت مغامرة القـِرْم في آذار 2014 (انظر الشكل رقم "3").

ويتزامن انخفاض الدعم الشعبي للرئيس "بوتين" عام 2011 بشكل تقريبي، إن لم يكن بشكل تام، مع اثنين من العوامل الأخـرى، أحدهما تمثل في تبعات الركود الاقتصادي عام 2009، إذ انخفضت أعداد المصوتين لصالح الرئيس "بوتين" قليلاً عام 2009 على الرغم من بقائها ضمن نطاق السبعينيات المئوية المرتفعة أو أفضل حتى نهاية عام 2010. ولهذا يمكن للمرء أن يخلص إلى أن الضغوط الاقتصادية قـدّ أدت إلى انخفاض ثقة الروس قليلاً في قيادتهم. أمـّا العامل الآخـر فـقـدّ تمثل في سلسلة من الاحتجاجات التي شارك فيها الروس من سكان المناطق الحضرية الذين خرجوا إلى الشوارع (شوارع موسكو وسانت بطرسبرج في المقام الأول) ابتداءً من شتاء 2011-2012. حيث تمحورت تلك المظاهرات أولاً حول الانتخابات البرلمانية المعيبة التي اعتبرها الكثيرون انتخابات مزورة، ثـُمَّ لاحقاً حول عودة الرئيس "بوتين" الوشيكة للرئاسة عبر انتخابات لم تقدم أي منافسين جادين آخرين.[49] وهنا قـدّ نشك في أن كلا من الاحتجاجات وانخفاض نتائج استطلاعات الرأي إنـمـّا يعكس نفس سبب السخط. ففي حين أن بعض الروس كانوا على استعداد للمشاركة في الاحتجاجات الـعـامـّة تعبيراً عن غضبهم، رُبـّـمـَـا كان البعض الآخـر أقل دعماً للحكومة ولكن بشكل أكثر هدوءاً، مما تسبب في انخفاض أعداد المصوتين للرئيس "بوتين" إلى مستوى نسب الستينيات المئوية المرتفعة.

ومع ذلك، فعلى الرغم من أنه من الواضح أنه كان لدى الروس آراؤهم، إلاّ أنه ليس من الواضح مـا إذا كانت تلك الآراء ملزمة لحكومتهم أو تجعلها تعدِّل من سياستها الخارجية. فإن كان الأمر كذلك لكانت السياسة الخارجية الروسية قـدّ تغيرت لاستيعاب الاحتجاجات وانخفاض أعداد المصوتين في الانتخابات، لكنها لم تفعل، والمثال الوحيد الذي يمكننا أن نضربه في هذا السياق هـو أن روسيا رُبـّـمـَـا قـدّ حـدّت لفترة وجيزة من أعمالها العسكرية في محيطها المجاور في وقت مبكر من حقبة التسعينيات من القرن العشرين، على نحو مـا أوضحنا سالفاً. وعلى النقيض من السياسة الخارجية، من الممكن الإشارة إلى مثال أدت فيه المظاهرات والسخط الشعبي إلى إحداث تغييرات في السياسة الاقتصادية الداخلية، فعلى سبيل المثال، طالب أصحاب المعاشات عام 2005 بزيادات في معاشات التقاعد وحصلوا عليها وكانت أعلى مما كان مخططاً له في الأصل، وذلك لتعويض التخفيضات في المزايا غير النقدية.[50]

وعـِوضاً عن التكيـُّف مع الرأي العام، بذل الكرملين جهوداً كبيرة لتشكيل هذا الرأي العام لضمان استمرار الدعم الشعبي لسياساته في الداخل والخارج. ويبدو أن إدارة الرئيس "بوتين" تكترث بما تفكر فيه كتلة الناخبين، ولكن عـِوضاً عن تعديل مناهجها وإرضاء المزيد من الناس بهذه الطريقة سعت تلك الإدارة إلى خلق هذا الرضاء عن طريق استمالة المزيد من الناس لتأييد مـا تخطط له في كـُلّ الأحوال. وقـدّ انطوى ذلك في ظل حكم الرئيس "بوتين" على بذل جهود منسقة لنزع الشرعية عن المعارضة، وزيادة القيود على حرية الصحافة، وتعزيز القيم "الروسية" المحافظة لتكون بمثابة ترياق مضاد لليبرالية الغربية. كما لم تتوان الحكومة الروسية عن تحريف سياساتها للحفاظ على التأييد على نحو مـا يتضح من النفي المستمر لوجود قوات روسية في أوكرانيا، والجهود المبذولة لإخفاء

الشكل 3. مستويات شعبية الرئيس بوتين



المصدر: Levada Center, homepage, 2015. اطلع عليه بتاريخ 17 تموز2015: http://www.levada.ru/indeksy

RAND *PE144-3*

الأدلة على وقوع وفيات هناك. وقدّ استمر هذا النهج لبعض الوقت، لكنه أصبح أكثر وضوحاً اعتباراً من عام 2011، مما حدا بالبعض أن يتكهن بأن الرئيس "بوتين" وحاشيته المقربة قدّ رأوا جذور تهديد حقيقي لسلطته في احتجاجات عام 2011-2012.[51]

وقدّ انطوت عملية نزع الشرعية عن المعارضة على حملات قمع واعتقال لمنتقدي الحكومة. ومع كون "ميخائيل خودوركوفسكي" هــو المثال الأبرز والأكثر وضوحـاً منذ أيام القيادة الأولى للرئيس "بوتين"، قـدّ يكون المثال الأبرز في الآونة الأخيرة هــو الناشط القومي "أليكسي نافالني Alexei Navalny" الذي تمت محاكمته وإدانته بتهمة الاختلاس والاحتيال. وكان من بين المحاكمات الأخرى البارزة محاكمة ثلاث من أعضاء فرقة فنّ الأداء الجماعي "بوسي رايوت Pussy Riot"، و27 قضية، بعضها لا يزال جاري، ضدّ المشاركين في مسيرة احتجاج إلى ساحة "بولوتنايا Bolotnaia" في أيار 2012، عشية تنصيب الرئيس "بوتين". وعلى الرغم من أن عدم وجود صلة واضحة ومباشرة بالحكومة، إلاّ أن حالات ضرب وقتل منتقدي الرئيس "بوتين" (بما في ذلك أحدث واقعة قتل لنائب رئيس الوزراء السابق "بوريس نيمتسوف Boris Nemtsov" الذي تحول إلى زعيم المعارضة، وذلك في شباط 2015) قـدّ ساهمت في خلق بيئة يكون فيها لأولئك الذين يرغبون في التعبير عن رأيهم مبررات وجيهة للخوف على سلامتهم الشخصية.

وكان وجود استراتيجية منسقة لوصم الأشخاص والجماعات المعارضة لسياسات الحكومة الروسية على أنهم مدعومين من الخارج ولا سيّـما من الولايات المتحدة

الأمريكية من بين المكّوِّنات الأخـرى للحملة ضـدّ قوى المعارضة. ويتجاوز ذلك روسيا، وينسجم، بطبيعة الحال، مع النظرة الأوسع للنوايا الغربية والنفوذ الغربي والتي سبق مناقشته أعلاه. فـقـدّ أشار الرئيس "بوتين" وآخــرون في إدارته بأصابع الاتهام إلى الولايات المتحدة الأمريكية بتدبير مــا سُمي بالثورات الملونة والتي أدت الاحتجاجات الواسعة فيها إلى الإطاحة بالحكومات في كل من جورجيا، وأوكرانيا، وقيرغيزستان في بدايات القرن الحادي والعشرين. كما تم اتهام الولايات المتحدة الأمريكية أيضـاً بأنها تقف وراء "ثورات الربيع العربي" عام 2010 ، وفي الآونة الأخيرة وراء حركة "الميدان الأوروبي" في أوكرانيا والتي أدت إلى سقوط حكومة الرئيس الاوكراني "يانوكوفيتش" في شباط 2014. وقـدّ صارت القوانين الحالية في روسيا تحد من المشاركة الأجنبية في المجتمع المدني هناك. فالتشريعات الصادرة عام 2012 تشترط على جميع المنظمات غير الحكومية الكشف عن مصادر تمويلها وتسجيل نفسها "كوكلاء أجانب" إذا كان ذلك التمويل يأتي من الخارج (وقـدّ شمل ذلك الروس الذين يستخدمون تمويلات في حسابات أجنبية).[52] وقـدّ صدر قانون عام 2014 يحد من امتلاك الأجانب لوسائل إعلام روسية، وقـدّ تم استخدام ذرائع قانونية عديدة لمضايقة وتخويف المنظمات ذات العلاقات مع الخارج، فعلى سبيل المثال، تم إغلاق "الجامعة الأوروبية في سانت بطرسبرج"، والتي تمولها جزئيـاً جهات مانحة ومؤسسات غربية، وذلك لمدة ستة أسابيع في أوائل عام 2008، بزعم مخالفتها للوائح السلامة من الحرائق. وعلى كـُلِّ الأحوال، يبدو أنه قـدّ تم سـنّ القوانين الجديدة بشكل علني لهذا الغرض؛ فـقـدّ تعرضت منظمات مثل "لجنة أمهات الجنود" ومنظمة "ميموريال Memorial" لحقوق الإنسان لمضايقات كبيرة في ظل قانون "الوكلاء الأجانب" لعام 2012، كما تعرضت المنظمات ذات الصلة بالولايات المتحدة الأمريكية لضغوط متزايدة.

إن الحـدّ من وجهات النظر المعارضة إنـمـّـا يعني أيضـاً الحـدّ من التغطية الصحفية الناقدة للحكومة، والقيود المفروضة على حرية وسائل الإعلام في روسيا الحديثة لها تاريخ طويل. ففي وقت مبكر من ولاية الرئيس "بوتين" الأولى كرئيس للدولة، استولى النظام على قناة "إن تي في NTV "، والتي كانت في ذلك الوقت هــي القناة التلفزيونية الوطنية الخاصة الوحيدة. ومنذ ذلك الحين، صار يتم توثيق تعديات الدولة على حرية الصحافة بمعرفة الباحثين الغربيين والروس على حـدّ سواء.[53] فـقـدّ صنفت مؤسسة "فريدم هاوس Freedom House"، على سبيل المثال، البيئة الإعلامية في روسيا في كـُلّ عام اعتباراً من 2002 على أنها بيئة "غير حـُرّة".[54] وفي حين أنه قـدّ يكون من قبيل المبالغة القول بأن الصحافة الروسية الرئيسية هــي صحافة مملوكة للدولة، فإنه من المؤكد أنه من الإنصاف وصفها بأنها موالية للدولة. وقـدّ أخذت وسائل الإعلام الرئيسية حذرها بشكل متزايد منذ عام 2000 من أجل ألّا تنتقد الرئيس و أن تحد من الانتقادات الموجهة للحكومة بشكل عام[55] سواء كان دافعها في ذلك هــو الخوف من الانتقام، أو الوطنية، أو أي شيء آخــر.

وفي السنوات الأخيرة تصاعدت وتيرة الجهود الرامية لضمان الحـدّ من وجهات النظر البديلة، وكانت أكثر تجليات هذه الجهود اعتدالا تتخذ أشكال تقليدية مثل النقاشات الحكومية مع الصحفيين وتقديم الاقتراحات لهم بشأن مــا يتعين لهم تغطيته وكيف يقومون بتغطيته.[56] أمـّـا في شكلها الأكثر تطرفـاً فكانت تعني أن الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام أو فرادى الصحفيين ممن ينتقدون الحكومة إنـمـّـا كانوا يجدون صعوبة بشكل دائم في الاحتفاظ بوظائفهم ومؤسساتهم، فالقوانين التي تحظر المحتوى "الفاحش" و"المتطرف" إنـمـّـا كانت تستهدف الصحفيين الذين ينتقدون الحكومة. والتعديلات الجديدة التي تم إدخالها على قانون الإعلام قـدّ جعلت أحكامه قابلة للتطبيق

إن الحـدّ من وجهات النظر المعارضة إنـمـّـا يعني أيضـاً الحـدّ من التغطية الصحفية الناقدة للحكومة، والقيود المفروضة على حرية وسائل الإعلام في روسيا الحديثة لها تاريخ طويل.

على مصادر الإنترنت أيضاً. وقـدّ أفادت شركات الكيبل التلفزيونية أن الضغط الحكومي كان أحـد عوامل إخفاقهم مع قناة "دوزد Dozhd" التلفزيونية في أوائل عام 2014، والتي اضطرت بحلول نهاية هذا العام إلى أن تبث إرسالها من داخل إحـدى الشقق الخاصة حيث سبق أن تم طردها من موقعين آخــرين. وفي آذار من العام نفسه، تم فصل محررة موقع الخدمة الإخبارية "Lenta.ru" الذي يبث عبر الإنترنت منذ فترة طويلة وذلك بـعــد نشر الموقع لحوار مع أحـد زعماء الحركة الوطنية في أوكرانيا، وقـدّ استقال أغلب موظفي الموقع احتجاجاً على فصلها وسار موقع "Lenta.ru" على نهج أكثر ودية تجاه الحكومة.[57]

وكانت النتيجة هــي أنه في حين لا يزال بالمقدور العثور على آراء متنوعة على شبكة الإنترنت وفي بعض الصحف، إلاّ أن أنه تم إسكات الأصوات الأكثر استقلالاً في الراديو والتلفزيون وفي وسائل الإعلام المطبوعة الأكثر انتشاراً أو تم تقييدها بقوة.

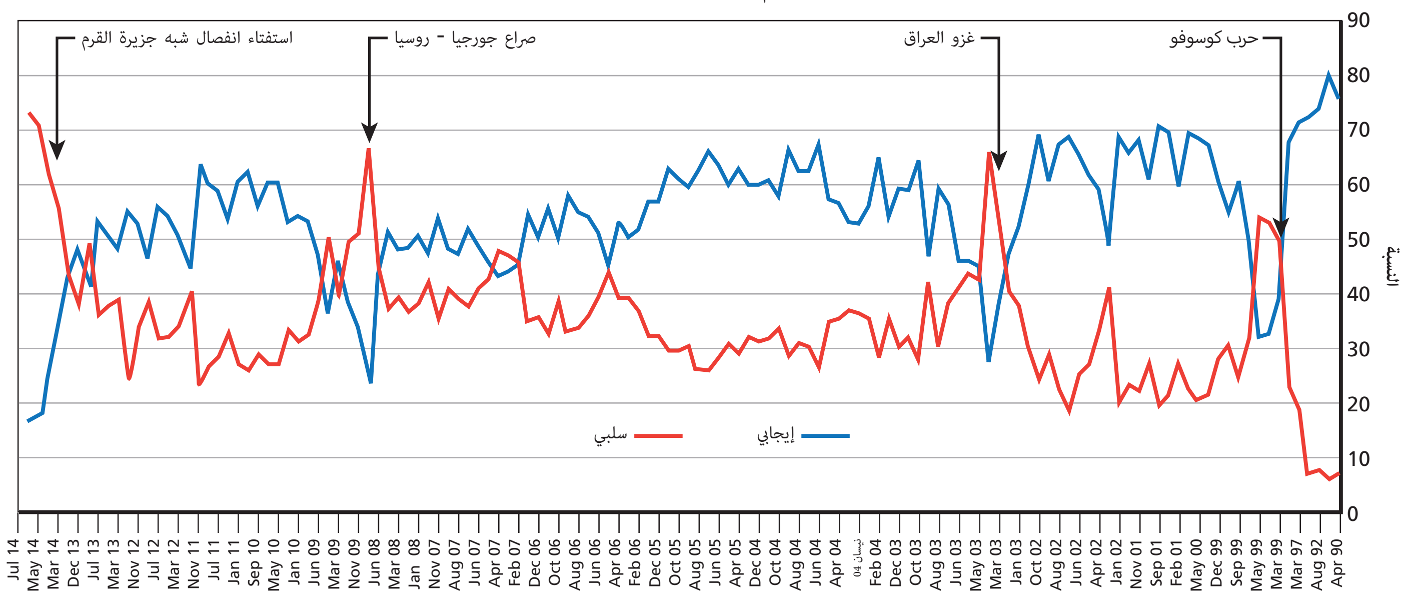
وبالإضافة إلى الحـدّ من إمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام غير الخاضعة لسيطرة الحكومة ونزع الشرعية عن قوى المعارضة، عمل الكرملين على ضمان نقل وسائل الإعلام الجماهيري التي تصل إلى معظم المواطنين الروس لرسالة موالية للحكومة بشكل صريح فضلاً عن رسالتها القومية. وكانت الأفكار المهيمنة المتكررة عن الكبرياء الروسي والقراءات التاريخية المؤيدة لهذا الكبرياء هــي السائدة في حبكة قصة روسيا التي استعادت عافيتها. ولا ينطبق هذا على وسائل الإعلام فـقـط؛ إذ يمكن العثور على نفس النمط في التصريحات الحكومية والكتب الدراسية.[58] وكان كل من التمسك بالتقاليد، والكنيسة الأرثوذكسية الروسية، والقيم الأسرية من بين الموضوعات الأساسية الأخـرى التي سمحت بنسج حبكة قصة كانت فيها روسيا المحافظة بمثابة حائط صـدّ ضـدّ الغرب المنحل الأكثر ليبرالية.[59] وكان يتم دومــاً استحضار تاريخ روسيا المجيد، سواء في عهد القياصرة أو في العهد السوفيتي (وفي ذلك العهد الأخير كان للانتصار في الحرب العالمية الثانية أهمية خاصة).[60] وقـدّ حقق الأفراد الذين يجيدون التعبير عن هذه الآراء على نحو أكثر فعالية نجاحـاً كبيراً في السنوات الأخيرة، وأفضل مثال على ذلك رُبــّمــَـا تــُمـَـثــِّـل في "ديمتري كيسيليف Dmitry Kiselev"، وهــو معلق شهير على القناة التلفزيونية الروسية الأولى، وكان قـدّ تم تعيينه عام 2013 لإدارة المجموعة الإعلامية العملاقة "روسيا اليوم Rossiya Segodnya" والتي حلت محل وكالة الأنباء "ريا نوفوستي RIA Novosti" وتضم أيضاً محطة "صوت روسيا" الإذاعية وكراهية "كيسيليف" العفوية للمثلية الجنسية وانتقاده للثقافة الغربية قـدّ تناسبا بشكل جيد مع خطاب التمسك بالتقاليد الروسية وصمود روسيا في مواجهة مضايقات الغرب. ومع تصاعد أزمة أوكرانيا استخدم "كيسيليف" منبره الإخباري التلفزيوني للإشارة إلى قدرة روسيا على تحويل الولايات المتحدة الأمريكية إلى رماد إشعاعي.

وفي هذا السياق ليس من المستغرب أنه في حال تم الوصول إلى وسائل الإعلام الخاصة أن يؤدي ذلك إلى خفض التأييد للحزب الحاكم في روسيا.[61] ومع ذلك، فإنه من الناحية التاريخية حتى حين كانت الصحف أكثر حرية، كان الرأي العام الروسي حول مسائل السياسة الخارجية يميل لأن يقف في صف مواقف الحكومة خلال أوقات الأزمات. ويوضح الشكل رقم "4" تصورات الروس للولايات المتحدة الأمريكية على مدار 23 عاماً الأخيرة، وهــي تبين أن الأزمات في العلاقات الروسية الأمريكية قـدّ أدت باستمرار إلى توليد آراء أكثر سلبية تجاه أمريكا - على الرغم من تغيير تلك الآراء بشكل معاكس مع انخفاض حـدّة الأزمة.

وقـدّ يكون من الخطأ الاعتقاد بأن آراء الروس يشكلها الإعلام الروسي أو غيره من الآليات الأخـرى (مثل ازدياد دور الكنيسة الأرثوذكسية في المجتمع)، بما في ذلك الجيش والمدارس.[62] فالروس، مثلهم مثل أي شعب آخــر، يشكلون آراءهم بأنفسهم، ولكنهم - أيضاً مثلهم مثل أي شعب آخــر - يتأثرون بما هــو متاح من معلومات (أو مضللات)، فعلى سبيل المثال، حين كانت وسائل الصحافة والدوائر السياسية أكثر انفتاحـاً في التسعينيات من القرن العشرين، يبدو أن الروس قـدّ أبدو اهتماماً بالرسائل التي تحملها وسائل الإعلام ولكنهم صوتوا لصالح أولئك المرشحين للرئاسة ممن كانت مواقفهم اقرب لأفضلياتهم السياسية.[63] وفي الآونة الأخيرة، مع قلة القدرة على الوصول إلى مصادر معلومات مختلفة، يبدو أن الروس الأقل اطلاعاً هـمّ أكثر تقبلاً للتغطية السياسية الموالية للنظام في حين أن الروس الأفضل اطلاعاً هـمّ أقل تقبلا لها.[64] وبالتالي فإن بيئة المعلومات المقيدة بالفعل في روسيا قـدّ

الشكل 4. تصورات الروس للولايات المتحدة الأمريكية





المصدر: Levada Center, homepage, 2015.

RAND *PE144-4*

جعلت الأمر مُيسراً نسبياً للكرملين في أن يعرض وجهات نظره في الأحداث الجارية في أوكرانيا وأيضاً في خطأ الغرب في تلك الأحداث على جماهيره، وأن يحظى بتقبل الجماهير لتلك الآراء.

من ثـَمَّ فإنه من المرجح أن يكون التأييد المستمر من جانب الرأي العام الروسي لحكومته في مجال السياسة الخارجية ناشئاً عن كلٍ من الميل العام لتأييد الحكومة في مثل هذه القضايا وجاذبية الرسائل الخاصة التي كان الكرملين يستخدمها. فالنزعة القومية وفكرة البعث من جديد هــي مفاهيم لها جاذبيتها، فمع تدهور الوضع الاقتصادي قـدّ توفر النزعة القومية بعض التماسك الاجتماعي والتأييد للنظام الحاكم. والحكومة الروسية تدرك تمام الإدراك مــا تقوم به من تقييد لوجهات النظر البديلة ونسج قصة مصطبغة بالنزعة القومية، لا سيــّما في أوقات الأزمات.

وفي الوقت نفسه فإن الجهد الكبير المبذول في تشكيل الرأي العام وضمان التأييد من جانبه إنــمــّا يعني أن التأييد الشعبي هــو أمر له أهميته بالنسبة لإدارة الرئيس "بوتين". فتزايد مثل هذه الجهود منذ احتجاجات عام 2011 والانخفاض الطفيف في نسبة الرأي العام المؤيد للرئيس "بوتين" في ذلك العام إنــمــّا هــي أمور تشير إلى حكومة ترى أن مثل تلك الأمور يمكن أن تسوء إذا تم تركها دون معالجة. وقـدّ لا يعمل الرأي العام على تشكيل السياسة الخارجية في روسيا بشكل مباشر، ولكن من الواضح أن له أهمية كبرى لدى الكرملين.

الرأي العام وأزمة أوكرانيا

لماذا يعد الرأي العام شديد الأهمية حتى يتعين تشكيله؟ أحـد الإجابات على هذا السؤال ترى أن الحكومات الهجينة، مثل حكومة روسيا، والتي تتضمن عناصر ديموقراطية واستبدادية على السواء، إنــمـّا تستفيد من الاحتفاظ بعناصر ديموقراطية بها ومن ثـَمَّ فإنها ستبذل جهوداً مضنية للإبقاء عليها في مكانها مع تجنب قمعها بشكل صريح.[65] ومن الإجابات الأخرى مـا يتعلق بالقلق الذي أعربت عنه الحكومة الروسية بشأن "الثورات الملونة"، على نحو مـا أوضحنا سابقـاً. فأياً مـا كان القدر الفعلي للدعم الأجنبي المقدم لحركات الاحتجاج في جميع أنحاء العالم، فليس هناك من شك في أن تلك الحركات كانت في أغلب الأحيان ناجحة في الإطاحة بالأنظمة الحاكمة من سـُدّة الحكم. وحقيقة أن ذلك قـدّ حدث في بلدان سوفيتية سابقة مجاورة لديها الكثير من القواسم المشتركة مع روسيا سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية هــي ليست بحقيقة غائبة عن الكرملين. ومن ثـَمَّ فإن أحـد السـُبـُل للنظر إلى الجهود الواسعة التي وصفناها هنا والمبذولة لتشكيل الرأي العام إنــمـّا يتمثل في النظر إليها باعتبارها "تدابير واقية" لروسيا ضـدّ الإطاحة المحتملة بقيادتها الحالية من خلال الاحتجاجات الشعبية.[66]

وبالعودة إلى الأزمة الحالية، نجد أن نفس الأمور التي حدت بالكرملين لأن يفرض قيوداً على المعلومات وعلى المعارضة رُبــّمــَا تكون قـدّ أثرت بقوة على ردّ فعله حيال الأحداث التي جرت في أوكرانيا في وقت مبكر من عام 2014. فكلا من الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها ساحة "ميدان" بالعاصمة الأوكرانية، وعجز حكومة "يانوكوفيتش" عن احتواء الموقف بشكل فـعــّال – حتى (بل ورُبــّمــَا خصوصاً) باستخدام القوة – ثـُمَّ فشل المجتمع الدولي لاحقاً في التوصل إلى اتفاق دائم نتيجة هروب "يانوكوفيتش" من أوكرانيا، كـُلّ ذلك لابد بالقطع وأنه مثل سيناريو كابوسي للكرملين. فنظام أوكرانيا وتاريخها الحديث إنــمـّا يختلفان في جوانب كثيرة عن روسيا؛ فعلى الرغم من ارتفاع مستويات الفساد، وسوء الإدارة المستمر، وتدني مستويات المعيشة بشكل أكبر، إلاّ أن أوكرانيا تتمتع بمجتمع مدني أقوى بكثير وبصحافة أكثر حرية بكثير مما عليه الحال في روسيا. ومع ذلك، فإن الروابط الثقافية واللغوية مـا بين البلدين، فضلاً عن تاريخهما المشترك، إنــمـّا يعني أن هناك الكثير من القواسم المشتركة بينهما، ويجوز أن المسؤولين الروس إنــمـّا كانوا يخشون أن يتم تقليد النموذج الأوكراني في حال نجاحه في الداخل الروسي.

دوافع الرئيس "بوتين" واختياراته

يرى بعض المحللين أنه في ظل المركزية الشديدة للسياسة الخارجية الروسية، فإن السياسة تجاه أوكرانيا هــي ببساطة نتيجة لأفضليات ومناهج الرئيس "بوتين" نفسه. ويشير أنصار وجهة النظر هذه إلى النهج الأكثر وداعة التي انتهجتها روسيا في ظل حكم الرئيس "ميدفيديف"، حيث يذهبون بوجه خاص إلى أن رؤية الرئيس "بوتين" للسياسة الخارجية تتشكل بعمق بفعل خبرته الشخصية، بما في ذلك خبرته كضابط سابق في جهاز المخابرات الروسية "KGB"، وأن هناك نظرة سياسية واقعية صارمة تعتمد على حالة اللاربح واللاخسارة في رؤيته للعالم تتخلل كـُلّ تعاملاته مع الغرب.

وعلى نحو مـا أوضحنا بالفعل، فإن عملية صنع القرار في روسيا هــي عملية مركزية للغاية بل أصبحت مركزية أكثر وأكثر في ظل حكم الرئيس "بوتين". فما معنى أن يكون هذا القائد بعينه هــو من يقوم بكـُلّ المبادرات في مجال السياسة الخارجية؟ إن الصورة الانطباعية التي سعى الرئيس "بوتين" أن يبرزها عن شخصه إنــمـّا تتماشى بصورة موازية لقصة ميلاد روسيا من جديد. فاللأزمة التي يرددها الروس الذين يؤيدون رئيسهم بقوة في مواجهة كـُلّ مـا تبقى من معارضة هــي أنه "قـدّ أنقذنا من عثرتنا".[67] فأغلب الروس يعزون إليه الفضل في النمو الاقتصادي الذي كانت تتمتع به روسيا في مطلع القرن الحادي والعشرين وكذلك ازدياد نفوذ موسكو على الساحة العالمية. وكانت الصورة الانطباعية لشخص الرئيس "بوتين" قـدّ تم تشكيلها بعناية اعتباراً من وقت اختياره خلفاً للرئيس السابق "يلتسين". فـقـدّ تم تصويره في البداية باعتباره النقيض للرئيس "يلتسين" – المحترف الرصين، وبمرور الوقت تم التأكيد على السمات الرجولية التقليدية التي يتمتع بها. فالرئيس "بوتين" لا يتوانى عن استخدام لغة قوية (ولنتذكر تعهده بالقضاء على الإرهابيين في أوكارهم القذرة) ولديه عنفوان شديد (يتجلى في مشاركته في بطولات الجودو، ووضع العلامات على النمور البرية، وامتطاء الخيول وهــو عاري الصدر). وهذه الجاذبية

لمعايير الرجولة المحافظة ولقوة الجسم والعزيمة على السواء إنــمــّا تنعكس في صلب السياسات الخارجية والداخلية على السواء.[68]

من ناحية أخـرى فإن نصوص التاريخ ومفهوم روسيا باعتبارها حائط الصدّ التقليدي المحافظ ضدّ "الليبرالية الغربية" هــي أمور ترتبط بالرئيس "بوتين" بصفة شخصية. ومع تنحية طلاقه في الآونة الأخيرة جانباً، نجد أن "بوتين" يقدم نفسه كأحد مرتادي الكنيسة ممن تربطهم علاقة وثيقة ببطريرك الكنيسة الأرثوذكسية الروسية التي كانت داعمة بشكل قوي لحكمه. بل وحتى الفخر التاريخي – مثل الانتصار في الحرب العالمية الثانية –إنما يرتبط بالرئيس "بوتين" شخصياً.[69] وبهذا جسد الرئيس "بوتين" روسية الجديدة المثالية. فكان صوته هــو الصوت المسموع في جميع مكوّنات السياسة الروسية، سواء كانت خارجية أم محلية، من تصديه لتنمر (مضايقات) الغرب إلى رفضه الاندماج الأوروبي الأطلسي سواء بالنسبة لروسيا أو لجيرانها.[70]

وفي هذا السياق فإن الرئيس "بوتين" لا يـُمـَثـّل فـقـط صانع قرار وتجسيد حيّ للسياسات الروسية، بل هــو أيضاً بطريقة مــا تجسيد حيّ للدولة، وصورة انطباعية تم تعزيزها أولا باختياره "ميدفيديف" ليتولى منصب الرئيس في نهاية فترة حكمه الثانية ثـُمَّ بعدئذ بعودته إلى مقعد الرئاسة عام 2012.[71] فإذا كان الرئيس "بوتين" يساوي نفسه بالدولة، من ثـَمَّ فإنه رُبــّمــَا لا يكون من المستغرب أن يكون نهجه حيال سلطة الحكومة ودورها في المجتمع هــو من النوع الذي يوصف بشكل عام بأنه نهج "منادي بمركزية الدولة".[72] وهذا يشير إلى منظور يرى أن الدولة لها أهمية حاسمة وأنها منخرطة في جزء كبير من المجتمع حيث تلعب دوراً رائداً في توجيه هذا المجتمع وذلك تميزاً له عن المناهج المتحررة أو المناهج الشعبوية. وهذه الفلسفة المنادية بمركزية الدولة تتلاءم مع مفهوم السلطة التنفيذية القوية بطبيعة الحال ويعزز احدهما الآخــر، حتى وإن عمل الرئيس "بوتين" على ضمان استمرار ازدياد قوة كليهما.[73] وهذه النظرة إلى استقرار الدولة، وبالتبعية استقرار القيادة، باعتباره عامل حاسم الأهمية في استمرار بقاء البلاد هــو مــا يغذي بشكل دائم المخاوف المتعلقة بعدم الاستقرار. فالدولة التي لا تستطيع السيطرة على مواطنيها، وهــي دولة قـدّ يثور ضدها مواطنيها، هــي بالقطع ليست بالدولة القوية ولن يكتب لها النجاح أو البقاء.

ويقول المحللون أيضاً أن آراء "بوتين" الشخصية حيال التاريخ والعلاقات مع القوى الأوروبية الأخـرى ومع الولايات المتحدة الأمريكية، بل وحتى أهواءه وردود أفعاله الانفعالية جميعها كانت دافعاً محركاً لمواقفه السياسية.[74] وهذا أمر جدير بالتصديق بالتأكيد في نظام يتمحور حول الرئاسة كما هــو الحال في روسيا على الرغم من أنه من الصعب أن يظهر بوضوح، لكن مــا يتجلى بوضوح هــو أن الرئيس "بوتين" هــو بالفعل في القلب من عملية صنع القرار وأن القرارات التي اتخذها عام 2014 هــي نتاج لكل من المنظورات الإستراتيجية التاريخية الروسية من ناحية ومخاوف نظامه (ومخاوفه هــو شخصياً) بشأن الحفاظ على سلطته في المستقبل من ناحية أخـرى، وعلاوة على ذلك، ففي حين أن الاختيارات النوعية التي قام بها عام 2014 وما بعده رُبــّمــَا كانت خيارات "بوتين" نفسه، إلاّ أنها الآن جزء من السياسة الروسية. وهذا يعني أنه إذا كان خلفاء "بوتين" سيسعون إلى مواصلة نظام الحكم السلطوي الذي قام هــو ببنائه، من ثـُمَّ فإنهم من المرجح أن يكونوا أكثر عـُرضـَة لاستخدام نفس أنماط السياسة الخارجية التي شهدناها في الأشهر الأخيرة، إلاّ أن اختلاف الشخصيات قـدّ يؤدي إلى تجلي ردود الأفعال تلك بصور مختلفة لكن الموضوعات الأساسية سوف تبقى هــي ذاتها دون تغيير.

ماذا يكمن وراء تصرفات روسيا الأخيرة في أوكرانيا؟

إن الحكومات لا تتصرف دائماً بطرق يمكن التنبؤ بها، والعلوم السياسية لا توفر لنا كرة سحرية في هذا الصدد، ومع ذلك، فإن فهم المصادر المحتملة لسلوك روسيا في أوكرانيا يمكن أن يساعد صنّاع القرار على صياغة السياسات المتعلقة بروسيا في المستقبل، والكيفية التي تفسر بها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها السياسة الخارجية الروسية اليوم لها دلالاتها الهـامــّة حين يتعلق الأمر بتساؤلات حول كيفية استعادة الأمن والحفاظ عليه في أوروبا.

إن تقييمنا يضعنا في موقف يسمح لنا برفض العديد من الفرضيات التي طرحناها في بداية هذا التحليل. إذ لا يبدو أن الدافع الأكبر وراء تصرفات روسيا كان مخاوفها من أن اتفاقية انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي التي قد تكون باهظة التكلفة على الاقتصاد الروسي. كما لا يبدو أن الدافع وراء كلٍ من عملية ضم شبه جزيرة القـِرْم واشتعال الحرب في أوكرانيا هــو بذل جهود لمغازلة الرأي العام الروسي، على الرغم من أن تضافر الجهود إنـمـّا قـدّ نجح في إبقاء الرأي العام الروسي واقـفـاً بحزم وراء حكومته.

ولكن عـوضاً عن ذلك، نجد أن السياسة الخارجية الروسية في جوهرها لها جذور متأصلة تتمثل في معتقداتها القديمة بشأن حقوقها في منطقتها، وهــي جذور راسخة في التاريخ الروسي والظروف الجغرافية السياسية لروسيا، وقـدّ ازدادت حـدّة هذه المعتقدات بفضل وجهة النظر التي استمرت بـعــد الحقبة السوفيتية باستمرار المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت ترى، على الأقل بصفة جزئية، أن المحاولات الغربية للاندماج مـا هــي إلاّ آلية للسيطرة على روسيا وإضعافها، وبالإضافة إلى ذلك، واستناداً بشكل جزئي على هذا العامل الأخير، فإن النظام الحالي إنـمـّا يتوجس بعمق بشأن تأثيرات القوى المؤيدة للديموقراطية أو الموالية لأوروبا التي أحاطت به على نحو متزايد منذ نهاية حقبة الحرب الباردة، وتنظر روسيا بوجه عام، والرئيس "بوتين" بوجه خاص إلى أوكرانيا على أنها بلا شك تدور في الفلك الاستراتيجي لموسكو وليس للاتحاد الأوروبي. ولهذا كان الكرملين غاضباً حيال مـا رآه "تدخلا" غربياً في أوكرانيا وأشار بالفعل بأصابع الاتهام إلى الغرب فيما حدث من احتجاجات في ساحة "ميدان" الأوكرانية بل وفي معظم المعارضة لنظام الرئيس الأوكراني "يانوكوفيتش".

كما كانت تلك الاحتجاجات تـُمـَثـِّل تحدياً لاعتقاد الرئيس "بوتين" الشخصي في دولة قوية تكون في طليعة المجتمع، وهــو اعتقاد شاركه فيه المحيطين به. فإذا كان من الممكن أن تندلع مثل هذه الاحتجاجات في أوكرانيا، والتي تتشابه مع روسيا من الناحية الثقافية (ويتم النظر إليها داخل روسيا باعتبارها أمة مكملة)، من ثـَمَّ فإنها قـدّ تندلع أيضاً في روسيا. فاندلاعها على خلفية احتجاجات 2011-2012 في موسكو جعلها تبدو أكثر تهديداً لقبضة بوتين على السلطة. وكان التصرف الذي اتخذه الرئيس "بوتين" لا يتمثل فـقـط في مواجهة مـا رآه بمثابة نشاط غربي على الحدود الروسية والمحافظة على نفوذه في أوكرانيا بل قامت روسيا بضم شبه جزيرة القـِرْم إلى أراضيها وساعدت على الإبقاء على الصراع الانفصالي في شرق أوكرانيا لمنع تلك الإطاحة بالنظام الحالي من أن تؤدي إلى حكومة ناجحة فاعلة – أو حتى حكومة شبه ناجحة لكنها لا تزال فـعـّالة. وإن التهديد للدولة الروسية، حسب مـا رأته الحكومة الروسية – وليس حسب الوضع القائم في أوكرانيا نفسها – هــو مـا حدا بروسيا أن تجازف بتكبد تكاليف اقتصادية كبيرة.

لـقـدّ كان لنمط زعامة الرئيس "بوتين" وآرائه الشخصية على الأرجح أهمية حاسمة في الإجراءات النوعية التي تم اتخاذها، على الرغم من عدم تأثيرها الحاسم في المواقف التي دفعت إلى اتخاذ تلك الإجراءات. ففي واقع الأمر فإن الارتباك المبدئي حول نوايا روسيا تجاه شبه جزيرة القـِرْم إنـمـّا يشير إلى أن قرار ضم شبه الجزيرة (كمواجهة لاخماد الاضطرابات والاحتجاجات ضـدّ حكومة كييف كما كان الحال في الشرق) رُبـّـمـَـا كان قراراً اتخذه الرئيس "بوتين" مع قليل من التشاور فـقـط. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن التصرفات الروسية قـدّ جاءت متدرجة وكردود أفعال، إذ لم يكن بمقدور الكرملين أن يتنبأ بالآثار الدقيقة لتصرفاته في القـِرْم، ومن القابل للتصديق بشكل مؤكد أن نجاح تلك العملية إنـمـّا قـدّ آثار نشاطاً متزايداً في شرق وجنوب أوكرانيا. ومع تكشف هذا الأثر بشكل مختلف عن المتوقع، كان الكرملين يتكيف مع الوضع الجديد، ومع ذلك، ظلت أهدافه كما هــي ألا وهــي تقويض الحكومة الأوكرانية التي رفعتها احتجاجات ساحة "ميدان" إلى سـُدّة الحكم.

إذ لا يبدو أن الدافع الأكبر وراء تصرفات روسيا كان مخاوفها من أن اتفاقية انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي قـدّ تكون باهظة التكلفة على الاقتصاد الروسي.

إذن مــا الذي يخبرنا به التاريخ الحديث عن السلوك الروسي الظاهري في المستقبل؟ شيء واحد، ألا وهــو أن السنة والنصف الماضية يجب أن تجعل الجميع حذر من الجهود المبذولة للتنبؤ بسياسة روسيا وتصرفاتها. بل بالأحرى يتعين على الحكومات الغربية أن تكون متأهبة لمجموعة من النتائج المحتملة الجيدة والسيئة على السواء، إذ يجوز مرة أخـرى أن تبالغ روسيا في ردّ فعلها أو أن تتصرف بطرق تراها البلدان الأخـرى غير عقلانية وغير مثمرة، أو أنها قـدّ تسعى لانتهاج مــا قـدّ يبدو مساراً أكثر عقلانية. وبِغَـضّ النظر عن ذلك فحتى إذا مــا هدأت الأزمة الحالية، فمن المرجح أن تظل الحكومات الروسية في المستقبل مصابة بجنون الارتياب حيال النوايا الغربية سواء داخل روسيا نفسها أو على حدودها الخارجية، إذ سترى في أغلب تصرفات الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي جهوداً غربية لإضعافها وتقويضها – وذلك حتى في الكثير من التصرفات التي لا تمت في واقع الأمر إلى روسيا على الإطلاق، كما أنها ستميل إلى التأكيد على الخلافات أو الصراعات في أي خطاب يتجاور فيه اسمي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، مع التقليل من أهمية دور القوى الأخـرى. وفي الوقت نفسه سوف تصر موسكو بشكل شبه مؤكد على التمسك بشبه جزيرة القـِرْم بـغِـضّ النظر عن أي شيء قـدّ يحدث، وهذا يعني أنه سوف يظل هناك قدر معين من العقوبات – وأيضـاً التوتر – سواء تصاعد الموقف في أوكرانيا برمته أم لا.

لكن مــا الذي يمكن أن يغير حسابات روسيا بشأن أوكرانيا؟ يبدو من غير المرجح أن الجهود الأوروبية والأمريكية المستمرة المبذولة للضغط على روسيا على أمـل أن تغير سياساتها كافية في إجبار الكرملين على الانسحاب من أوكرانيا على المدى القريب، أو حتى على المدى المتوسط. لكن أيضـاً التكاليف المالية والعسكرية لاحتلال أجزاء من أوكرانيا سيكون لها أضرارها في نهاية المطاف. ومن المهم أن نشير إلى أن روسيا لا تسعى لضم أراضى أوكرانيا بقدر مــا تسعى لاعتراف الأخيرة بالهيمنة الروسية. وإذا لم تتراجع روسيا فإنها هــي وأوكرانيا سوف تعانيان بالتأكيد من المزيد من الخسائر الاقتصادية والبشرية في السنوات القادمة. وهكذا فإنه في حين أن القبول الحقيقي للحكومة التي أتت بها احتجاجات ساحة "ميدان" إلى سـُدّة الحكم في أوكرانيا هــو أمر من المحتمل ألّا يكون مرجح الحدوث لبعض الوقت، فإنه يجوز أن تدرك روسيا في نهاية المطاف كم كان قرار الاحتفاظ بقوات عسكرية في أوكرانيا قراراً غير مـُجدي. وهذا قـدّ يؤدي لسحب موسكو قواتها – النظامية وغير النظامية – ومعظم دعمها من منطقة "دونباس Donbass" مع تمسكها بشبه جزيرة القـِرْم وإبقائها على مستوى اضطرابات منخفض في الشرق. فالاضطرابات المستمرة هناك يمكن أن تكون كافية لأن يشير إليها القادة الروالروس (في الداخل والخارج) باعتبارها رسالة تحذير من مخاطر التماس الدعم الغربي لإجراء الإصلاحات الديموقراطية.

وأسوأ الاحتمالات هــو احتمال تصعيد موسكو للصراع مع الغرب في أوكرانيا أو في أي مكان آخــر. وفي هذا السياق، في حين أنه لا يتعين على الناتو والاتحاد الأوروبي أن يعولان على نقاط ضعف الاقتصاد الروسي وحدها للحيلولة دون مزيد من العدوان من جانب موسكو، فإنه يتعين عليهما أن يدركا أن قدرات روسيا هــي قدرات محدودة. فالقوات المسلحة الروسية قـدّ تحسنت بشكل كبير على مدار العـِقـْد الماضي من الزمان، وخاصة في أعقاب الإصلاحات التي بدأت عام 2008، لكنها لا تزال أنسب لصراع محلي محدود. فعلى الرغم من أن موسكو كانت تسعى لتحقيق خطط ضخمة لمواصلة التطوير العسكري، إلاّ أن تلك الخطط قـدّ تخلفت بالفعل عن جدولها الزمني. وعلى الرغم من إصرار الكرملين على أنه على استعداد لمواصلة الاستثمار العسكري على نحو مــا هــو مخطط له، فإن خفض الميزانية الاتحادية الروسية في أعقاب استمرار الأزمة الاقتصادية وانخفاض أسعار صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي إنــمــّا قـدّ أدوا إلى خفض موارد الدفاع. وعلاوة على ذلك، إذا كانت روسيا قـدّ أخفقت في توقع ردّ فعل كلا من الغرب وأوكرانيا نفسها على تصرفات موسكو على مدار العامين الماضيين، فإنها الآن تعرف بشكل أفضل أي نتائج سوف يجنيها العدوان، ويجب عليها أن تدرك أن الاحتلال المطول لجار معادٍ لها، سواء كان أوكرانيا أو واحدة (أو أكثر) من دول البلطيق، من شأنه أن يتحول سريعـاً إلى أمر بشع للغاية.

وتضعف هذه العوامل مجتمعة من خطر حدوث مزيد من العدوان الروسي في المستقبل القريب لكنها لا تقضي عليه نهائيـاً. ففي ظل نظام حكمها الحالي، سوف تستمر مخاوف روسيا من اتساع رقعة الديموقراطية الليبرالية والمؤسسات الغربية،

وأيـّاً كان مــا سوف يحدث في أوكرانيا، فإن روسيا للأسف سوف تشكل تحديـاً أمام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لسنوات قادمة.

وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. لذا سوف تسعى، في حدود إمكانياتها، لإبقائها بعيداً وإتاحة الفرصة لإضعافها وتقويضها حتى ولو باستخدام قوة السلاح، فهذه السياسات تتماشى مع الأنماط الروسية الضاربة الجذور في التاريخ.

وأيـّاً كان مــا سوف يحدث في أوكرانيا، فإن روسيا للأسف سوف تشكل تحديـاً أمام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لسنوات قادمة. ولكن مع ازدياد تنامي أهداف موسكو على الأرجح وازدياد منافسة مصالحها، يكون من الأفضل لكل من حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي الاستعانة باستراتيجية تحتاط لأسوأ النتائج المحتملة، لكن دون التخلي عن روسيا على المدى الطويل أو تضيع فرص التعاون الجديدة المحتملة حال ظهورها. ففي حالة الأزمة الأوكرانية، دخل الغرب في عهد جديد من العلاقات مع روسيا، هــو عهد يتطلب مزيداً من اليقظة ويتطلب رؤية استراتيجية جديدة، وبذل جهود مستمرة طويلة الأمد لإعادة بناء الاستقرار الذي ضاع في أوكرانيا وأوروبا بوجه عام.

ملاحظات

[1] In taking an approach that looks at systemic factors, domestic factors, and individual factors as possible determinants of foreign policy, we are indebted to Kenneth Waltz's classic, *Man, the State, and War: A Theoretical Analysis*, New York: Columbia University Press, 1959. Our analysis does not follow this format perfectly, particularly in separating out economic factors, both international and domestic, as a separate section, but it does borrow heavily from the general approach.

[2] Russian analysts who have made this argument are plentiful. A good English-language overview is Aleksandr Lukin, "What the Kremlin Is Thinking: Putin's Vision for Eurasia," *Foreign Affairs*, July-August, 2014. For aligned views from the United States, see John J. Mearshimer, "Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault," *Foreign Policy*, September-October, 2014; and Juliane von Mittelstaedt and Erich Follath, "Interview with Henry Kissinger: 'Do We Achieve World Order Through Chaos or Insight?' " *Der Spiegel*, November 13, 2014. As of December 16, 2014: http://www.spiegel.de/international/world/interview-with-henry-kissinger-on-state-of-global-politics-a-1002073-2.html

[3] This is argued by, among others, Hajo Holborn, *The Political Collapse of Europe*, New York: Knopf, 1963, p. 9. A. J. P. Taylor provides an apt definition of great power in the European context: "Even the greatest of Powers shrank from fighting alone against a coalition; and the weakest among them could make a respectable showing in a general conflict among the Great Powers. At any rate, the difference between the Great Powers was much less than that between any of them and the strongest of the smaller states." A. J. P. Taylor, *The Struggle for Mastery in Europe*, Oxford, UK: Oxford University Press, 1954, p. xxiv.

[4] George Kennan to George Marshall, "Long Telegram," Harry S. Truman Administration File, Elsey Papers, February 22, 1946.

[5] Paul Kennedy, *The Rise and Fall of Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500–2000*, New York: Random House, 1987, pp. 488–489.

[6] Richard Pipes, *Russia Under the Old Regime*, New York: Charles Scribner's Sons, 1974, p. 79.

[7] On this point, see, also, Dmitri Trenin, *Post-Imperium*, Washington, D.C.: Carnegie Endowment, 2011, pp. 18–21.

[8] As noted in Pipes, 1974, p. 79, footnote.

[9] Colin Gray, *Nuclear Strategy and National Style*, London: Hamilton Press, 1986, p. 86; Fritz Ermarth, "Russian Strategic Culture in Flux: Back to the Future," in Jeannie L. Johnson, Kerry M. Kartchner, and Jeffrey A. Larsen, eds., *Strategic Culture and Weapons of Mass Destruction*, New York: Palgrave McMillan, 2009.

[10] Condoleezza Rice, "The Making of Soviet Strategy," in Peter Paret, ed., *Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1986; Shimon Naveh, *In Pursuit of Military Excellence: The Evolution of Operational Theory*, London and Portland, Ore.: Frank Cass, 1997, p. 177.

[11] This case is made persuasively in R. Craig Nation, *Black Earth, Red Star*, Ithaca, N.Y., and London: Cornell University Press, 1992.

[12] Noted in both the draft Russian military doctrine from "Fundamentals of Russian Military Doctrine (Draft)," *Voennaia Mysl*, Special Edition, 1992; and the final published version, "Osnovnye Polozheniia Voennoi Doktriny Rossiiskoi Federatsii," *Krasnaia Zvezda*, November 19, 1993.

[13] "Osnovnye Polozheniia Voennoi Doktriny Rossiiskoi Federatsii," 1993; Andrei Kozyrev, "Interesy Rossii. Voennaia Doktrina Strany I Mezhdunarodnaia Bezopasnost," *Krasnaia Zvezda*, January 14, 1994.

[14] Kozyrev's statement in regard to local peacekeeping is cited in Henrikki Heikka, "The Evolution of Russia's Grand Strategy: Implications for Europe's North," UPI Working Paper, Finnish Institute of International Affairs, 2000.

[15] Mikhail Tsypkin, "The Politics of Russian Security Policy," in Bruce Parrott, ed., *State Building and Military Power in Russia and the New States of Eurasia*, Armonk, N.Y., and London: M.E. Sharpe, 1995, p. 33; Peter Roudik, "Russian Federation: Legal Aspects of War in Georgia," Library of Congress, August 2008. As of June 23, 2015: http://www.loc.gov/law/help/russian-georgia-war.php#t25

[16] "Interv'iu Dmitriia Medvedeva Telekanalam 'Rossia,' Pervomu, NTV," transcript of interview, Office of the President of Russia (Archives), 2008. As of June 23, 2015: http://archive.kremlin.ru/appears/2008/08/31/1917_type63374type63379_205991.shtml

[17] Philip P. Pan, "Russia Won't Intervene in Kyrgyzstan; Unrest Spreads," *Washington Post*, June 13, 2010.

[18] "Fundamentals of Russian Military Doctrine (Draft)," 1992; "Osnovnye Polozheniia Voennoi Doktriny Rossiiskoi Federatsii," 1993.

[19] See the discussion in Olga Oliker, Keith Crane, Lowell H. Schwartz, and Catherine Yusupov, *Russian Foreign Policy: Sources and Implications*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-768-AF, 2009, pp. 141–142. As of June 23, 2015: http://www.rand.org/pubs/monographs/MG768.html
The quote regarding treaty abrogation is from a November 2007 speech by Vladimir Putin to senior military leaders as reported in "Vooruzhyonniye Sili, Glavnaya Garantiya Bezopasnosti Rossii," *Rossiiskoye Voyennoye Obozreniye*, No. 12, December 2007, pp. 8–16.

[20] See discussion in Oliker, Crane, Schwartz, and Yusupov, 2009, pp. 86–87. For a sampling of examples, see Viktor Samsonov, "Tochka Zreniia. Nuzhna Novaia Sistema Kollektivnoi Bezopasnosti, Ili Chto Segodnia Mozhet Ugrozhat' Natsional'nym Interesam Gosudarstv SNG," *Krasnaia Zvezda*, December 5, 1995; Aleksandr Pel'ts, "Nuzhna Novaiia Voennaia Doktrina," *Krasnaia Zvezda*, November 6, 1996; "Voennaia Doktrina i Reformirovanie Vooruzennykh Sil Rossiiskoi Federatsii," *Krasnaia Zvezda*, June 17, 1998; V. M. Baryn'kin, "Voennye Ugrozy Rossii i Problemy Razvitiia Ee Vooruzhennykh Sil," *Voennaia Mysl*, January 1999; Igor' D. Sergeev, "Osnovy Voenno-Tekhnicheskoi Politiki Rossii v Nachale XXI Veka," *Na Boevom Postu*, December 25, 1999; D. Glinskii-Vasil'ev, "Rossiia, SShA, NATO. Politicheskie Ogranichiteli Rasshireniia NATO i Vozmozhnosti Rossii," *Mirovaia Ekonomika i Mezhdunarodnye Otnosheniia*, July 2000, pp. 15–29; Viktor Kirillov, "NATO i Rossiia: Ot Kogo Iskhodit Ugroza?" *Orientir*, January 2008, pp. 9–13; Vladlen Malyshev and Eduard Bogatyrev, "Voennye Ugrozy i Ikh Vliianie na Planirovanie Meropriiatii Grazhdanskoi Oboronym," *Vennye Znaniia*, May 2009, pp. 35–37; Yu. G. Romanchenko, "Diskussionnaia Tribuna, Voennye Ugrozy: Politologicheskii Aspekt," *Voennaia Mysl*, September 2001, pp. 55–60.

[21] Kirillov, 2008.

[22] Bobo Lo, *Medvedev and the New European Security Architecture*, Centre for European Reform Policy Brief, July 2009.

[23] See Thomas Carrothers, "The Backlash Against Democracy Promotion," *Foreign Affairs*, Vol. 85, No. 2 March-April 2006, pp. 55–68; Angela Stent, *The Limits of Partnership: U.S.-Russian Relations in the Twenty-First Century*, Princeton, N.J., and Oxford, UK: Princeton University Press, 2014, pp. 101–103, 116.

[24] See Oliker et al., 2009, pp. 105–112.

[25] Aleksey Likhachev, "Politika: Rossiiskiye Ekonomicheskiye Interesi v Edinoy Evrope (Politics: Russian Economic Interests in United Europe)," *Mezhdunarodnaia Zhizn'*, Vol. 7, August 2004, pp. 179–197; Vladimir Shenaev and Nikolay Shmelev, *Rossiya I Evrosoyuz: Problemy Ekonomicheskogo Partnerstva (Russia and European Union: Problems of Economic Partnership)*, Moscow: Russian Academy of Science, 2000; Elena Arlyapova, "Natsionalizm-Drug i Vrag 'Vostochnogo Partnerstva'," *Mezhdunarodnaia Zhizn'*, Vol. 9, 2014, pp. 79–95. See, also, Dmitry Trenin, "Whither New Eastern Europe?" *Strategic Europe*, July 12, 2013.

[26] The argument that Russia annexed Crimea because it feared for the Black Sea Fleet's lease is also countered by its long-standing plans to shift that fleet to Novorossiisk, an effort that had a line item in Russia's defense budget and had already led to substantial investments in new military infrastructure.

[27] "Russia and Ukraine Will Never Go to War Against Each Other," Pravda.ru, March 3, 2014; Mary Dejevsky, "Ukraine Crisis: President Putin Won't Rule Out Force—But Will Not Annex Crimea to Russia," *The Independent*, March 4, 2014. As of December 20, 2014:
http://www.independent.co.uk/news/world/europe/ukraine-crisis-president-putin-wont-rule-out-force--but-will-not-annex-crimea-to-russia-9169250.html

[28] G7 comprises the economic leaders of Canada, France, Germany, Italy, Japan, the United Kingdom, and the United States. The meetings primarily focus on economic issues.

[29] Federal Service of State Statistics, *Retail in Russia 2013,* website, 2015. As of February 18, 2015: http://www.gks.ru/bgd/regl/b13_58/Main.htm Goskomstat figures are about 10 percentage points higher than United Nations (UN) COMTRADE data because the latter do not account for services. Since services constitute an important component of EU-Russia trade flow, the rest of the discussion will be based on Goskomstat figures.

[30] Margot Light, "Russia and Europe and the Process of EU Enlargement," in Elana Wilson Rowe and Stina Torjesen, eds., *The Multilateral Dimension in Russian Foreign Policy*, New York: Routledge, 2009, pp. 86–89; Cristian Nitoiu, "Reconceptualizing 'Cooperation' in EU-Russia Relations," *Perspectives on European Politics and Society*, Vol. 12, No. 4, 2011, pp. 462–472; Jakub Kulhanek, "The Fundamentals of Russia's EU Policy," *Problems of Post-Communism*, Vol. 57, No. 5, September-October 2010, pp. 51–63.

[31] Goskomstat, “Vneshnaya Torgovlia Rossii po Gruppam Stran,” *Torgovlia v Rossii*, Moscow, 2013. As of December 19, 2014: http://www.gks.ru/bgd/regl/b13_58/Main.htm

[32] Keith Crane, D. J. Peterson, and Olga Oliker, “Russian Investment in the Commonwealth of Independent States,” *Eurasian Geography and Economics*, Vol. 46, No. 6, 2005, pp. 405–444; A. V. Kuznetsov, Y. D. Kvashnin, S. A. Lukonin, A. S. Chetverikova, and A. V. Shchedrin, *Monitoring of Direct Investments of Russia, Belarus, Kazakhstan and Ukraine in Eurasia—2014*, Saint Petersburg: Eurasian Development Bank Centre for Integration Studies, 2014.

[33] Ukraine and Turkmenistan have participated, but never ratified the charter. Georgia withdrew from membership in 2008.

[34] Oxford Business Group, *Emerging Ukraine 2007*, web site, 2007. As of February 2, 2015:
https://books.google.com/books?id=ATsTI1GeTs8C&pg=PA101&lpg=PA101&dq=Russia+puts+tariffs+on+imports+of+Ukrainian+pipe&source=bl&ots=ATJg5y_fEx&sig=o4Ve5poNNHNKF0YvPRI1l1jeM_Q&hl=en&sa=X&ei=IZTPVPP-F4WryQS5kIDADQ&ved=0CDEQ6AEwAzgK#v=onepage&q=Russia%20puts%20tariffs%20on%20imports%20of%20Ukrainian%20pipe&f=false

[35] F. N. Klotsvog, A. B. Sulhotin, and L. C. Chernova, “Prognozirovaniye Ekonomicheskogo Razvitiya Rossii, Belarusi, Kazakhstana, i Ukraini v Ramkakh Edinog Ekonomicheskogo Prostranstva,” *Problemy Prognozirovaniia*, Vol. 4, 2009, pp. 26–36. As of October 10, 2014: http://dlib.eastview.com/browse/doc/20759449

[36] Lúcio Vinhas de Souza, “An Initial Estimation of the Economic Effects of the Creation of the EurAsEC Customs Union on Its Members,” *Economic Premise*, Vol. 47, January 2011, pp. 1–7. As of November 1, 2014: http://siteresources.worldbank.org/INTPREMNET/Resources/EP47.pdf

[37] “Kazakhstan Starts Issuing Licenses for Car Dealers,” Kazakh TV, July 10, 2015. As of July 17, 2015:
http://kazakh-tv.kz/en/view/news_kazakhstan/page_117394_kazakhstan-starts-issuing-licenses-for-car-dealers

[38] On state corruption in Putin’s Russia, see Karen Dawisha, *Putin’s Kleptocracy: Who Owns Russia?* New York: Simon and Schuster, 2014.

[39] Jason Bush, “Factbox: Costs and Benefits from Russia’s Annexation of Crimea,” Reuters, April 8, 2014. As of July 5, 2015:
http://uk.reuters.com/article/2014/04/08/uk-ukraine-crisis-crimea-costs-factbox-idUKBREA370NY20140408

[40] Steven Fish, *Democracy Derailed in Russia: The Failure of Open Politics*, New York: Cambridge University Press, 2005. On centralization, see also Oliker et al., 2009, particularly pp. 9–11 and 21–22.

[41] Thomas Remington, “Patronage and the Party of Power: President–Parliament Relations Under Vladimir Putin,” *Europe-Asia Studies*, Vol. 60, No. 6, 2008; Sarah Whitmore, “Parliamentary Oversight in Putin’s Neopatrimonial State: Watchdogs or Showdogs?” *Europe-Asia Studies*, Vol. 62, No. 6, 2010, pp. 999–1025.

[42] See Fiona Hill and Clifford G. Gaddy, *Mr. Putin*, Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2013.

[43] For a journalistic account of Russian presidential decisionmaking, see Shaun Walker, “Inside Putinworld, Where Few Risk Speaking Truth to Power,” *The Guardian*, August 29, 2014. See, also, Hill and Gaddy, 2013, pp. 210–218, 229–237, 240–242, 269.

[44] See Oliker et al., 2009, pp. 22–23; Valdai Discussion Club, *Russian Elite–2020*, Moscow, July 2013. Dawisha delineates Putin’s FSB roots and ties, as well as alleged connections to organized crime in Russia. Dawisha, 2014.

[45] For a journalistic account of Russian presidential decisionmaking, see Walker, 2014; and Hill and Gaddy, 2013, pp. 210–218, 229–237, 240–242, 269.

[46] Nikita Lomagin, “Interest Groups in Russian Foreign Policy: The Invisible Hand of the Russian Orthodox Church,” *International Politics*, Vol. 49, 2012.

[47] Robert C. Blitt, “One New President, One New Patriarch, and a General Disregard for the Constitution: A Recipe for the Continuing Decline of Secular Russia,” *Vanderbilt Journal of Transnational Law*, Vol. 43, 2010; Lomagin, 2012.

[48] Ellen Barry, “Russian Church Is a Strong Voice Opposing Intervention in Syria,” *New York Times*, May 31, 2012; Gabriela Baczynska and Tom Heneghan, “How the Russian Orthodox Church Answers Putin’s Prayers in Ukraine,” Reuters, October 6, 2014. As of April 27, 2015:
http://www.reuters.com/article/2014/10/06/us-ukraine-crisis-church-insight-idUSKCN0HV0MH20141006

[49] For a description of events, see Ben Judah, *Fragile Empire: How Russia Fell in and out of Love with Vladimir Putin*, New Haven, Conn.: Yale University Press, March 25, 2014, pp. 231–243, 251–261.

[50] William Zimmerman IV, *The Russian People and Foreign Policy: Russian Elite and Mass Perspectives, 1993–2000*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2002, pp. 38–40. Zimmerman argues that late Soviet and early Russian leaders eschewed military action abroad because it would be unpopular. His argument in Chapter Four, regarding public effects on foreign policy under Yeltsin, relies more on voting as a mechanism of expressing preference, rather than presenting evidence of candidates seeking to gain votes by taking positions.

[51] This argument is prevalent. An excellent formulation is Michael McFaul, "Russia's Choice," *Foreign Affairs*, November-December 2014, pp. 167–171. Other examples that focus specifically on the press crackdown can be found in, among others, Judah, 2014; and Charles Maynes, "It's Getting Harder to Find Independent Media in Russia," Public Radio International, 2014a. As of February 13, 2015: http://www.pri.org/stories/2014-03-21/its-getting-harder-find-independent-media-russia

[52] This was the case with Dmitry Zimin's Dynasty Foundation. See "Dmitry Zimin Plans to Stop Financing Dynasty Foundation," Interfax, via *Russia Beyond the Headlines*, May 26, 2015. As of July 5, 2015: http://rbth.com/news/2015/05/26/dmitry_zimin_plans_to_stop_financing_dynasty_foundation_46352.html

[53] See Scott Gehlbach, "Reflections on Putin and the Media," *Post-Soviet Affairs*, Vol. 26, No. 1, 2010, pp. 77–87; Sarah Oates, "The Neo-Soviet Model of the Media," *Europe-Asia Studies,* Vol. 59, No. 8, 2007, pp. 1279–1297; Ilya Kiriya and Elena Degtereva, "Russian TV Market: Between State Supervision, Commercial Logic and Simulacrum of Public Service," *Central European Journal of Communication*, Vol. 4, 2010, pp. 37–51. As of December 12, 2014: http://www.ceeol.com/aspx/getdocument.aspx?logid=5&id=e07414cfd3b849e98b9db99790cfe1fc Wilson Lowrey and Elina Erzikova, "Institutional Legitimacy and Russian News: Case Studies of Four Regional Newspapers," *Political Communication,* Vol. 27, No. 3, 2010, pp. 275–288.

[54] Freedom House, Freedom of the Press data set, undated. As of February 13, 2015: https://www.freedomhouse.org/report-types/freedom-press

[55] See Gehlbach, 2010; Miguel Vazquez Linan, "Putin's Propaganda Legacy," *Post-Soviet Affairs*, Vol. 25, No. 2, 2009.

[56] Viktors Avotins, "V Rossii Bol'she Interesa k Situatsie Na Kurortakh Egipta, Chem k Latvii," *Neatkarigas Rita Avize*, publication date unknown, translated and reprinted by Inosmi.ru, November 2, 2013. As of November 18, 2014: http://inosmi.ru/sngbaltia/20130211/205754221.html

[57] A good overview of recent events is provided in Mariya Petkova, "Russia's Independent Media Face Crackdown," Al Jazeera, March 26, 2014. As of November 16, 2014: http://www.aljazeera.com/indepth/features/2014/03/russia-independent-media-face-crackdown-ukraine-2014320133346526434.html See also Charles Maynes, *Freedom of the Press: Russia 2014*, Washington, D.C.: Freedom House, 2014b; and Maynes, 2014a. For a historical perspective, see Judah, 2014.

[58] Linan, 2009; Miguel Vazquez Linan, "History as a Propaganda Tool in Putin's Russia," *Communist and Post-Communist Studies*, Vol. 43, 2010; Elizabeth A. Wood, "Performing Memory: Vladimir Putin and the Celebration of World War II in Russia," *The Soviet and Post-Soviet Review*, Vol. 38, 2011.

[59] John Anderson, "Putin and the Russian Orthodox Church: Asymmetric Symphonia," *Journal of International Affairs*, Vol. 61, No. 1, 2007.

[60] Wood, 2011; Sean Cannady and Paul Kubicek, "Nationalism and Legitimation for Authoritarianism: A Comparison of Nicholas I and Vladimir Putin," *Journal of Eurasian Studies*, Vol. 5, 2014.

[61] Ruben Enikolopov, Maria Petrova, and Ekaterina Zhuravskaya, "Media and Political Persuasion: Evidence from Russia," *American Economic Review*, Vol. 101, No. 7, 2011. This study focuses on the 1999 parliamentary election. It shows a higher proclivity of voters to vote for opposition parties when they have access to independent television news.

[62] Anderson, 2007.

[63] For a discussion of the limited influence of television on voter behavior during the 1990s, see Timothy Colton, *Transitional Citizens: Voters and What Influences Them in the New Russia*, Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2000, pp. 57–67.

[64] Florian Toepfl, "Making Sense of the News in a Hybrid Regime: How Young Russians Decode State TV and an Oppositional Blog," *Journal of Communication*, Vol. 63, No. 2, 2013, pp. 244–265.

[65] See Nikolai Petrov, Maria Lipman, and Henry E. Hale, "Three Dilemmas of Hybrid Regime Governance: Russia from Putin to Putin," *Post-Soviet Affairs*, Vol. 30, No. 1, 2013, pp. 1–26.

[66] Karrie J. Koesel and Valerie J. Bunce, "Diffusion-Proofing: Russian and Chinese Responses to Waves of Popular Mobilizations Against Authoritarian Rulers," *Perspectives on Politics*, Vol. 11, No. 3, September 2013, pp. 753–768; Stent, 2014, p. 101. For a prominent Western analyst's take on what makes "color revolutions" effective, see Michael McFaul, "Transitions from Post-Communism," *Journal of Democracy*, Vol. 16, No. 3, July 2005, pp. 5–19.

[67] The phenomenon is discussed in James Kovpak, "Russia Needs a Reality Check," *Moscow Times*, September 7, 2014.

[68] On Putin's "cult of personality," persona, and development of his media image, see Judah, 2014, pp. 47–58.

[69] Wood, 2011.

[70] For recent examples, see Vladimir Putin, "Address by the President of the Russian Federation," March 18, 2014a. As of December 20, 2014: http://eng.kremlin.ru/news/6889 See, also, Vladimir Putin, "Meeting of the Valdai International Discussion Club," transcript, October 24, 2014b. As of December 20, 2014: http://eng.kremlin.ru/news/23137

[71] Hill and Gaddy, 2013, pp. 241.

[72] Hill and Gaddy, 2013, pp. 34–62.

[73] Cannady and Kubicek, 2014.

[74] Lynnley Browning, "What Really Keeps Vladimir Putin Up at Night," *Newsweek*, March 17, 2014.

المؤلفون:

"أولجا أوليكر Olga Oliker" هـي مديرة "مركز روسيا وأوراسيا" ومن كبار المحللين السياسيين الدوليين في مؤسسة "RAND". وتشتمل مجالات خبرتها على السياسة الخارجية والدفاعية فيما بعـد الحقبة السوفيتية، والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، والبيئة الأمنية الأوروبية دائمة التطور. وللمؤلفة "أوليكر" أيضـاً كتابات مستفيضة حول الأمن وإصلاح الحوكمة، وكذلك حول الجهود الدولية الرامية لتعزيزهما في جميع أنحاء العالم، واهتماماتها البحثية الأخـرى تتضمن عـلـم السياسة الاوراسية والهجرة الطوعية وشبه الطوعية.

"كريستوفر إس. تشيفيس Christopher S. Chivvis" هـو مدير مشارك في "المركز الدولي للسياسات الأمنية والدفاعية" وهـو أحـد كبار علماء السياسة لدى مؤسسة "RAND"، وهـو متخصص في قضايا الأمن القومي في أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، بما في ذلك قضايا منظمة حلف شمال الأطلسي، وقضايا التدخلات العسكرية، وقضايا الردع، وهـو أيضـاً أستاذ مساعد في "كلية بول إتش نيتزه Paul H. Nitze للدراسات الدولية المتقدمة (SAIS)" بجامعة "جونز هوبكينز" الأمريكية.

"كيث كرين Keith Crane" هـو مدير برنامج "RAND" للبيئة والطاقة والتنمية الاقتصادية، وأيضـاً أستاذ لدى "كلية Pardee RAND" للدراسات العليا، ومجال اهتماماته الرئيسي هـو تطوير وتـقـيـيـم الخيارات السياسية المتاحة للتصدي للتغير المناخي. ويشارك "كرين" أيضـاً في قضايا تتعلق بإنتاج واستهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من الطاقة، وتتعلق بكلٍ من الصين، والشرق الأوسط، وأفغانستان، والنـُظـُمْ الاقتصادية الانتقالية في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، وبناء الدول في مرحلة مـا بـعـد الصراعات. وفي خريف 2003، شغل منصب مستشار السياسات الاقتصادية لدى السلطة الانتقالية للتحالف الدولي في بغداد.

"أوليسيا تكاتشيفا Olesya Tkacheva" هـي أستاذة للعلوم السياسية لدى مؤسسة "RAND"، وقـدّ ركزت أعمالها على التكنولوجيا والسياسة، وقبيل انضمامها لمؤسسة "RAND" كانت بـعـد حصولها على درجة الدكتوراة زميلة لدى جامعة "روتشستر Rochester" حيث قامت بإجراء البحوث وتدريس الدورات الخاصة بالحوكمة والمساءلة، وآثر الإعلام الرقمي على السياسة، وعملية التحول الديموقراطي.

"سكوت بوسطن Scott Boston" هـو شريك في مشاريع مؤسسة "RAND"، وقـدّ عمل في المقام الأول في مركز "Arroyo" أو على الموضوعات ذات الصلة بالجيش، بما في ذلك الجهود المتعلقة بتحديث المركبات القتالية، وإدخال تحسينات على القوات المحمولة جـواً ومفاهيم العمليات العسكرية لقوات الاقتحام المحمولة جـواً، ومنظومات الأسلحة البرية المتقدمة، وهـو أيضـاً مهتم بالتاريخ العسكري الروسي/السوفيتي، وبالفن التشغيلي، والتنظيمات العسكرية.

حول هذا المنظور التحليلي

القصد من هذا المنظور التحليلي هو أن يكون بمثابة لمحة عامـّة عن مدى فائدة الفهم الأفضل لمصادر السياسة الخارجية الروسية في تفسير تصرفات روسيا في أوكرانيا عامي 2014 و2015. فهــو يعمد إلى تـقـيـيـم الآراء التي تستند إلى الاهتمامات الاستراتيجية التاريخية لروسيا، وسياساتها الاقتصادية، وسياستها الداخلية لتحديد النُهج، منفردة أو مجتمعة، التي تتصدى بالتحليل بشكل أفضل لحقائق الخيارات والتصرفات الروسية. ويخلص المؤلفون إلى أن موقف روسيا العام تجاه أوكرانيا إنــمــّا يتماشى إلى حــدّ كبير مع الفكر الروسي (والسوفيتي) التاريخي بشأن المصالح الأمنية والسياسة الخارجية. غير أنهم يذهبون أيضاً إلى أن الأنماط التاريخية وحدها ليست كافية لتفسّر بشكل تام تصرفات روسيا التي تأثرت أيضاً بعوامل داخلية، والتي يتمثل أهمها في الطرق التي يؤول بها القادة الروس مــا يترتب على الأحداث الأخيرة في أوكرانيا من آثـار على بلادهم.

وقـدّ تم إجراء هذا البحث ضمن "برنامج الاستراتيجيات والعقائد والموارد" بمركز "Arroyo" التابع لمؤسسة "RAND". فمركز "Arroyo" جزء من مؤسسة "RAND"، وهــو مركز للبحث والتطوير يمول فدرالياً برعاية جيش الولايات المتحدة الأمريكية.

رمز التعريف المميز للمشروع الذي أثمر عن هذه الوثيقة هــو (HQD146843).

يتم توجيه أيّ استفسارات حول هذه الوثيقة أو المشروع الذي أسفر عنها إلى عناية "د. تيرينس كيلي Terrence Kelly" مدير برنامج "الاستراتيجيات والموارد" بمركز "Arroyo" على البريد الإلكتروني: tkelly@rand.org، وعلى رقم الهاتف "412-683-2300"، تحويلة "4905".

للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني www.rand.org/t/pe144.



www.rand.org

Arabic Translation of (Russian Foreign Policy in Historical and Current Context) PE-144/1-A